زيارة القدس والأقصى تحت الاحتلال

تطبيع أم دعم وتشجيع؟!

د. إبراهيم حمّامي



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اســـم الكتاب : زيارة الأقصى والقدس تحت الاحتلال

تطبيع أم دعم وتشجيع ؟!

المـــــــــؤلف : د. إبراهم حمامي

مراجعة وتدقيق : أ. خالد الترعاني

إخـــــراج فني : أ. عائد العجرمي

رقـــم الإيداع :

الطبعة الأولى ٢٠١٢



Tokoboko_٥@yahoo.com

المحتويات

بطاقة فهرسة ٢
المحتويات ٣
مركز الشؤون الفلسطينية ٥
مقدمة ٦
الوضع القانوني لمدينة القدس ٩
خلفية تاريخية ٩
القدس في مشروع التقسيم ١٩٤٧ .... ١٠
القانون الدولي ١٢
قرارات الأمم المتحدة وموقفها تجاه القدس ١٣
مواقف الأطراف الدولية ١٦
موقف الولايات المتحدة الأمريكية ١٦
قرار الكونغرس بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس ١٧
موقف الاتحاد الأوروبي ٢٠
الحكومة البريطانية ٢١
موقف الفاتيكان ٢١
مواقف أخرى ٢١
الموقف الإسرائيلي ٢٢
قانون القدس ٢٤
مضمون القانون ٢٤
ردود الفعل على القانون ٢٤
موقف السلطة الفلسطينية ٢٥
الوصول لمدينة القدس المحتلة ٢٦
معبر الكرامة ٢٨
السلطة الفلسطينية ٣١
المؤيدون لزيارة القدس فى ظل الاحتلال: ٣٤
المعارضون لزيارة القدس في ظل الإحتلال ٣٦
الجانب السياسي ٣٨

الرد على مبررات الزيارة السياسية ٣٨
الجانب الديني ٤٤
رد الشيخ القرضاوي على زيارة مفتي مصر علي جمعة للقدس المحتلة: ٤٥
رؤية شرعية نقدية في فتاوى زيارة المسجد الأقصى والقدس بتأشيرة إسرائيلية ٤٨
صلح الحديبية ٥٤
عن التطبيع ٦١
زيارة الأقباط للقدس ٦٢
المطران عطا الله حنا ٦٤
الخلاصة ٦٧



مركز الشؤون الفلسطينية

Palestinian Affairs Centre

مركز الشؤون الفلسطينية هو مركز متخصص بالشأن الفلسطيني بكل جوانبه وتفاصيله، يسعى إلى حماية الحقوق والثوابت الفلسطينية، والحفاظ عليها والدفاع عنها، في وجه أي طرف يحاول النيل أو الانتقاص أو التفريط فيها، ووقف الانتهاكات بحقها، وعلى كل الأصعدة الفردية والجماعية، المحلية والدولية، وفي كافة الساحات والمحافل، من خلال الضغط والتأثير، والرقابة، وتفعيل وتحشيد الطاقات والقوى، وتطوير الأداء، ومن خلال زيادة درجة الوعي والتثقيف وكذلك التدريب والتوجيه، والملاحقة القضائية وكافة الوسائل القانونية المتاحة.

لندن – المملكة المتحدة

هاتف ٢٠٣ ٦٠٣ ١٢٣٤ (٠)٤٤+

بريد الكتروني **info@palaffairs.org**

مقدمة

أثارت الدعوات المتكررة لرئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، وطلبه من العرب والمسلمين زيارة مدينة القدس المحتلة حتى في تحت الاحتلال، من باب دعم صمود المقدسيين والتضامن معهم وعدم تركهم وحدهم في مواجهة إجراءات الاحتلال، وما تبع تلك الدعوات من إخراج ديني لها من قبل وزير الأوقاف في حكومة رام الله، محمود الهباش، والتهجم المباشر على كل من يحرِّم زيارة الأقصى والقدس في تحت الاحتلال، أثارت موجة من الجدل حول وجوب تلك الزيارة أو حرمتها، ومدى تأثيرها على أهل القدس.

وقد اتخذ الجدل الدائر منذ سنوات، منعطفاً جديداً سيقت فيه المبررات السياسية مغلَّفة بلباس ديني، لتزيد من حدته، وتمترس الفريق الداعي لمثل تلك الزيارات ب«السنة النبوية» وما سار عليه السلف، معتبراً تحريم زيارة المدينة المقدسة «مخالفة للسنة النبوية وكتاب الله عز وجل»، وأنها «تقدم خدمة مجانية للاحتلال الإسرائيلي الذي يريد عزل المدينة المقدسة عن محيطها العربي والإسلامي، ولا يرغب برؤية أي وجود عربي أو إسلامي في القدس، ويضع كل العراقيل والعقبات أمام وصول الفلسطينيين والعرب والمسلمين والمسيحيين إلى مقدسات المدينة، ويعمل في الوقت نفسه، على تكثيف الوجود اليهودي لتهويد المدينة المقدسة والاستيلاء على مقدساته»[1].

---

(١) القدس العربي (لندن)، الثلاثاء ٢٨ فبراير/ شباط ٢٠١٢، تصريح صحفي لوزير الأوقاف في حكومة رام الله محمود الهباش، وجاء فيه طبقاً للصحيفة: ودعا الهباش الثلاثاء الشيخ القرضاوي إلى التراجع عن فتواه التي يحرم فيها على غير الفلسطينيين زيارة القدس، معتبرًا أن «هذه الفتوى الخاطئة تخالف صريح القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة، فضلا عن أنها تقدم خدمة مجانية للاحتلال الإسرائيلي الذي يريد عزل المدينة المقدسة عن محيطها العربي والإسلامي، ولا يرغب برؤية أي وجود عربي أو إسلامي في القدس، ويضع كل العراقيل والعقبات أمام وصول الفلسطينيين والعرب والمسلمين والمسيحيين إلى مقدسات المدينة، ويعمل في الوقت نفسه، على تكثيف الوجود اليهودي لتهويد المدينة المقدسة والاستيلاء على مقدساتها.' وأكد الهباش في بيان صحافي أن 'زيارة القدس هي فريضة شرعية وضرورة سياسية، وأنها حق مشروع لجميع المسلمين والمسيحيين، وواجب مقدس على المسلمين بنص صحيح السنة النبوية المشرفة'، حيث قال الرسول الكريم ﷺ: 'لا تُشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام، والمسجد الأقصى ومسجدي هذا'، وأمر ﷺ بزيارة الأقصى والصلاة فيه فقال: 'ائتوه فصلوا فيه فإن صلاة فيه كألف صلاة في غيره عمن لم يستطع أن يأتيه فليبعث بزيت يسرج في قناديله'، ولم يثبت أن أحدًا من علماء المسلمين قد أفتى بمثل هذه الفتوى العجيبة حتى في فترات الاحتلال الأجنبي للمدينة المقدسة، سواء في زمن الصليبيين أو التتار أو الانكليز، كما أن الأمر النبوي بزيارة القدس والأقصى هو أمرٌ عام، في جميع الأوقات والأحوال والظروف، وليس خاصاً بوقت أو ظرف دون آخر، فضلا عن أن النبي ﷺ حين أمر بذلك لم يكن المسجد الأقصى في يد المسلمين، بل في يد الحكم الروماني، ولو كانت زيارته خاصة بوقت دون آخر، لبيَّنها القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة. واعتبر الهباش أن 'زيارة المسلمين للقدس حتى وهي تحت الاحتلال، تتشابه مع زيارة النبي ﷺ للمسجد الحرام بعد صلح الحديبية وهو تحت حكم المشركين، والأصنام تنتشر بالعشرات في داخل الكعبة المشرفة وحولها، ولم يقل أحدٌ

إلا أن الزيارة الأخيرة لمفتي مصر، علي جمعة وظهوره المفاجيء في المسجد الأقصى[٢]، أثارت موجة من الاستنكار والاستياء، زادت معها حدة الجدل والنقاش، بين مدافع عن الزيارة ورافض لها، وصولاً للمطالبة بعزل المفتي وإقالته من منصبه[٣]، وبين مؤيد ومبرر لها.

أثارت دعوات السلطة الفلسطينية لزيارة القدس وهي تحت الاحتلال جدلاً متزايداً خاصة بعد زيارة مفتي مصر علي جمعة.

وبين هذا الطرف وذاك، تبقى القدس المحتلة تأن من ممارسات وإجراءات وجرائم الاحتلال، دون دعم حقيقي وملموس لإنقاذها من براثن من يشوه تاريخها ويهوّد معالمها دون كلل ولا ملل.

من هنا جاءت أهمية هذه الدراسة التي تسلط الضوء على مبررات كل طرف وأدلته، مستعرضة وقبل ذلك الوضع القانوني لمدينة القدس، وموقف القوى المؤثرة من احتلال القدس، مروراً بإجراءات وقوانين الاحتلال التي تحاول سلخ القدس من تاريخها ومحيطها، ومن تفنيد الدعاوى التي تحث وتشجع على زيارة مدينة القدس تحت الاحتلال، وخطورة ذلك من حيث «التطبيع» ومنح شرعية مفترضة للمحتل، ناهيك عن خرق ما يشبه الإجماع الوطني والديني – إسلامي ومسيحي – يرفض تلك الزيارات ويحرمها.

ولأجل هذا الغرض، تستفيض الدراسة في عرض الأدلة والآراء والمواقف، مع سرد تاريخي للوقائع عند الحاجة، مدعمةً بأمثلة لممارسات بعينها للتوضيح.

بأن ذلك كان تطبيعًا من الرسول ﷺ مع المشركين أو اعترافًا بشرعية حكمهم لمكة المكرمة، بل كان ذلك تأكيدًا لحقه في المسجد الحرام.'وكرر الهباش ما قاله عباس في افتتاح مؤتمر القدس بالدوحة، أن 'زيارة القدس لا يمكن أن تكون تطبيعا مع الاحتلال الإسرائيلي، بل هي حالة من التواصل مع القدس وأهلها، وأن زيارة السجين ليست اعترافًا بالسجان أو تطبيعا معه.' وأضاف الهباش أن 'زيارة المسلمين والمسيحيين للقدس تمثل تحديًا للسياسات الإسرائيلية الهادفة إلى عزل المدينة المقدسة، وتشكل دعمًا ماديًا ومعنويًا للمرابطين في القدس حتى لا يشعروا بأنهم وحدهم في معركة الدفاع عن عروبة وإسلامية القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.' ودعا الهباش كل الذين يفتون بتحريم زيارة القدس إلى أن يتقوا الله فيما يقولون، والا يكونوا عونًا لإسرائيل على القدس، وأهلها المرابطين الذين يتطلعون إلى تواصل كل أبناء الأمة معهم لدعم صمودهم وتعزيز بقائهم في مدينتهم، مؤكدًا أنه مستعد لمواجهة ومناظرة أي شخص بالحجة والبيِّنة والدليل الشرعي، وكذلك بالرؤية السياسية القائمة على حفظ مصالح الأمة وحقوقها، وخاصة في فلسطين والقدس.

(٢)زيارة مفتي مصر علي جمعة، للقدس ، الأربعاء ١٨ أبريل/ نيسان ٢٠١٢.

(٣)الجزيرة نت، ١٩ أبريل/ نيسان ٢٠١٢، «استنكار لزيارة مفتي مصر للقدس» – كذلك: «زيارة مفتي مصر للقدس تثير موجة احتجاج».

ورغم أن المنطلق الأساس في هذه الدراسة هو رفض دعوات السلطة الفلسطينية لزيارة مدينة القدس وهي تحت الاحتلال، فإنه الموضوعية اقتضت عرض مواقف قيادات السلطة، وبخاصة رئيسها محمود عبّاس ووزير أوقافه محمود الهبّاش، والرد السياسي والديني عليها، من مؤسسات ومرجعيات وازنة.



الوضع القانوني لمدينة القدس

من الأهمية بمكان ،وقبل عرض الآراء المختلفة، معرفة وتوثيق الوضع القانوني لمدينة القدس، وموقف الدول والقوى العالمية بشأنها، وكذلك موقف سلطات الاحتلال من ادعاء السيادة عليها.

خلفية تاريخية



قبل الحديث عن الوضع الدولي لمدينة القدس، بعد الاحتلال الإسرائيلي لها، لا بد من الإشارة بداية، إلى الوضع القانوني الدولي الخاص الذي ظل يحكم مدينة القدس، فقد ظلت المدينة محكومة بالقواعد الخاصة بحماية الأماكن المقدسة، التي أوردتها العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية، منها على سبيل المثال اتفاقية «لاهاي» لعام ١٩٥٤ ،بشأن حماية الممتلكات الثقافية والدينية في أثناء المنازعات المسلحة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ،الصادر عام ١٩٤٨ (وهما المعهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية، وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الصادران عام ١٩٦٦)، كذلك، يأتي الملحقان الإضافيان لاتفاقيات جنيف الأربع (الموقعان عام ١٩٧٧)؛ واتفاقية فيينا لعام ١٩٨٣، بشأن خلافة الدول في الممتلكات، والتي أضفت حماية قانونية خاصة على المقدسات الدينية[٤].

وفقاً لخطة التقسيم التي وضعتها الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ ،التي تُضفي الشرعية على قيام دولة إسرائيل، فإن المناطق التي تُشكّل الآن القدس الشرقية والغربية (والمناطق المحيطة بها، بما في ذلك بيت لحم)، لم تُخصّص للدولة العربية أو اليهودية بل لتتم إدارتها دولياً ،ككيان منفصل[٥].

---

(٤)الوطن (الدوحة)، ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٣، حسين معلوم «ماذا يقول القانون الدولي عن القدس».

(٥)دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=٤٢

القدس في مشروع التقسيم ١٩٤٧

في التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني ١٩٤٧، أصدرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة قرارها رقم ١٨١ (الدورة الثانية)، وهو يقضي بإنشاء دولتين مستقلتين ضمن حدود فلسطين المعروفة في عهد الانتداب البريطاني:

إحداهما عربية، والثانية يهودية، وأن تكون مدينة القدس الكبرى خاضعة لنظام دولي خاص، خارج عن إقليم الدولتين العربية واليهودية.

قرار التقسيم للعام فصلا» عن ا لدولتين وأعطاه «١٩٤٧ جعل مدينة القدس «كيانا من صفة دولية» حيث قضى بان يدار من قبل «مجلس الو صاية الدولي» نيابة عن الأمم المتحدة وباسمها.

وفق المفردات المستخدمة في القانون الدولي العام، نقول إن قرار التقسيم جعل مدينة القدس «كياناً منفصلاً» عن الدولتين وأعطاه «صفة دولية» حيث قضى بان يدار من قبل «مجلس الوصاية الدولي»، نيابة عن الأمم المتحدة وباسمها.

وقد حدد التقسيم الامتداد الإقليمي لمدينة القدس ،حين قضى بأن تضم حدود بلدة القدس التي كانت قائمة آنئذ، إضافة إلى القرى والبلدات المحيطة بها حتى قرية أبوديس من جهة الشرق، وبيت لحم من جهة الجنوب، وعين كارم من جهة الغرب (بما في ذلك كتلة الأبنية المسماة موتسا) و شعفاط من الشمال، وذلك وفق الخارطة المربوطة بالملحق B في القرار.

وقد نص قرار التقسيم المذكور أعلانه على قيام «مجلس الوصاية» بتعيين «حاكم» لإدارة المدينة داخلياً، والاهتمام بعلاقاتها الخارجية. وللمدينة «مجلس تشريعي» يُنتخب من أبنائها، وفق «نظام عام» كان من المفروض أن يوضع لحكم المدينة وإدارتها، قبل الأول من تشرين الأول ١٩٤٨. وكان من المفروض كذلك أن يحكمها هذا النظام لعشر سنوات على الأقل، ثم بعد هذه المدة يقوم مجلس الوصاية بتقديم اقتراحات بشأنها ـ على ضوء التجربة السابقة ـ كما يُستشار السكان لتعديل هذا النظام، عند اللزوم.

وقضت إحدى فقرات هذا القرار بأنه: «يجب على مجلس الأمن أن يعد كل محاولة ترمي إلى تغيير نظام حققه، وقضى به المشروع (مشروع التقسيم) بوساطة القوة تهديدًا للسلم وقطعاً للعلاقات الدبلوماسية وعملاً عدوانياً».

ومن هذا يتبين لنا أن مدينة القدس الشريف، استنادًا إلى القرار رقم ١٨١ تاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ ،الصادر عن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة (وهو قرار التقسيم) تُعد «كيانًا منفصلاً ذا نظام دولي».

إن العرب لم يقبلوا ،في حينه قرار التقسيم هذا، ولكن عدم قبولهم به لا يعني إلغاءه، ولا يعني عدم إمكانية عودتهم للاستفادة منه الآن. أما «إسرائيل» فقد قبلته في حينه ولكنها لم تعد تقبل به الآن، أو بالأحرى هي تقبل جزءاً منه، وترفض الجزء الآخر. والأمر الذي يستحسن الإشارة إليه هو أنه ليس من مصلحة «إسرائيل» أن تجادل في قضية إلزامية القرار ١٨١ (الدورة الثانية) تاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧، لأن المستند الشرعي الوحيد لوجودها كدولة هو قرار التقسيم المذكور.

نشأ وضع «قانوني/ واقعي» في فترة ما بين الحربين «١٩٤٨ - ١٩٦٧»؛ فتوزعت السيادة على مدينة القدس بين »إسرائيل» والأردن.. ولم يعد قرار التقسيم بالنسبة إلى القدس. وارداً لدى أي من الفريقين العربي والإسرائيلي

هذا من جهة، ومن جهة ثانية فقد سبق لحكومة «إسرائيل» أن اعترفت رسمياً بهذا القرار، من خلال البرقية التي أرسلها موشي شاريت، وزير خارجية الحكومة المؤقتة لدولة «إسرائيل»، إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، المستر تريغفي لي لإعلامه بنشوء الدولة حيث حدد له أن هذا الإعلام يأتي تنفيذًا لقرار الجمعية العامة ،تاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧:

IN IMPLEMENTATIUM OF RESOLUTION OF «THE GENERAL ASSEMBLY OF ٢٩ NOV.١٩٤٧

كما أقر آبا ايبان، مندوب «إسرائيل» في هيئة الأمم المتحدة، أثناء مناقشة قبول عضوية دولة «إسرائيل» في الهيئة، بالوضع القانوني الدولي لمدينة القدس حين قال: «إن النظام القانوني لمدينة القدس مختلف عن الأراضي الخاضعة للسيادة «الإسرائيلية»:

THE LEGAL STATUS OF JERUSALEM IS DIFFERENT FROM THE TERRITORY IN WHICH ISRAEL IS SOVERAIGN

ولم تقبل «إسرائيل» في عضوية هيئة الأمم المتحدة إلا بعد تعهدها رسمياً، بقبول قرارات هذه الهيئة، ولا سيما القرار ١٨١ (الدورة الثانية) والقرار ١٩٤ (الدورة الثالثة) ،بما في ذلك ما يتعلق بمدينة القدس[٦].

أثناء حرب عام ١٩٤٨، تجاهلت إسرائيل خطة التقسيم واجتاحت واحتلت ٨٤٪ من القدس (١٦,٤٥ كيلو متر مربّع من مساحة القدس في عام ١٩٤٨). بينما منعت القوات الأردنية إسرائيل من احتلال ١١,٥٪ من القدس، بما في ذلك البلدة القديمة (٢,٢٥ كيلو متر مربع من مساحة القدس في عام ١٩٤٨). في حين أصبحت نسبة ٤,٥٪ المتبقية «أرض حرام»[٧].

---

(٦)**معلومات دولية**، العدد ٦٥، صيف العام ٢٠٠٠، د. إحسان هندي، « الوضع القانوني لمدينة القدس في أحكام القانوني الدولي المعاصر».

(٧)**مرجع سابق**، دائرة شؤون المفاوضات، م.ت.ف:

إلا أن هذا «النظام الدولي» أو: «تدويل» القدس بالأحرى، لم ير النور، لمعارضـــة كل من البلدان العربية وإسرائيل له.. ولم ينفذ من قرار التقسيم. إياه إلا الجزء الخاص بـــ «إقامة الدولة اليهودية». وهي الدولة التي قامت على رقعة أكبر من ما ورد في القرار. ومحتلة من القدس كل ما يعرف بـــ «القدس الغربية». أي: القسم الأكبر من القدس.

وأما الدولة الفلسطينية. فلم تقم، أساساً.. وتوزعت بقية الأراضي الفلسطينية بين الأردن: الذي ضم إليه الضفة الغربية والقدس الشرقية (أي: القدس التاريخية داخل السور. قدس المقد سات). وبين مصر: التي أصبحت مسؤولة عن إدارة قطاع غزة. وبين سوريا: التي أصبحت مسؤولة عن منطقة الحمة[٨].

منذ عام ١٩٤٨ ولغاية حزيران ١٩٦٧ ،كانت مدينة القدس مقسَّـــمة إلى جزئين: المدينة الغربية، التي غطت مساحة قرابة ال-٣٨٠٠٠ دونماً تحت السيطرة الإسرائيلية، والمدينة الشرقية التي غطت مساحة ال-٦٠٠٠ دونماً تحت السيطرة الأردنية. في شهر حزيران ١٩٦٧، بعد «حرب الأيام الستة»، ا ستولت إ سرائيل على قرابة ال-٧٠٠٠٠ دونماً وضـــمتها للحدود بلدية القدس الغربية وفرضـــت القانون الإســـرائيلي عليها. الأراضي التي ضمت لم تشمل المدينة الشرقية في، بحدودها التي كانت تحت السيطرة الأردنية، بل شملت، أيضاً قرابة ال٦٤٠٠٠ دونماً إضافيًا، وغالبية هذه الأراضي كانت تابعة ل٢٨ قرية في الضفة الغربية، وبعضها تابع لبلديتي بيت لحم وبيت جالا. جراء هذا الضم، كبرت مساحة مدينة القدس ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل الاحتلال، وأصـــبحت القدس أكبر مدينة في «إســـرائيل»، والواقع أنه لغاية عام ١٩٦٧، معظم المســـاحة البلدية للقدس بحدودها الحالية لم تكن جزءًا من المدينة (الشرقية أو الغربية)، وإنما جزءًا من الضفة الغربية التي احتلت في الحرب. وقد و ضعت الحدود الجديدة، عام ١٩٦٧ على أيدي لجنة برئا سة الجنرال رحفعام زئيبي حيث كان مساعداً لرئيس قسم العمليات في الأركان العامة، وصادقت عليها الحكومة الإسرائيلية[٩].

القانون الدولي

«عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة» .

لا يُجيز القانون الدولي العرفي، كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة (مادة ٢، فقرة ٤)، الاســتيلاء على الأرا ضي بالقوة، وبذلك فإن قيام إ سرائيل بـ ضم وفرض سلطتها على القدس الـ شرقية، هو غير قانوني وفقاً للقانون الدولي.

---

(٨)**مرجع سابق**، حسين معلوم.

(٩)**بتسليم**، ٠١ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١،

http://www.btselem.org/arabic/jerusalem/legal_status

كما أن قواعد القانون الدولي بشأن الاحتلال العسكري، لا تخول دولة الاحتلال إلا سلطات محدودة، من أجل تمكينها من إدارة الإقليم الخاضع لها مما يعني ضمنياً بطلان أي إجراءات تشريعية أو إدارية، تقوم بها سلطات الاحتلال لتغيير الأمر الواقع في الإقليم المحتل، وهو ما ينطبق، بطبيعة الحال على الوضع في مدينة القدس.

قرارات الأمم المتحدة وموقفها تجاه القدس

- الجمعية العامة تؤكد، في قرار لها، هو القرار رقم ٣٠٣ (الدورة الرابعة) في تاريخ ٩ كانون الأول ديسمبر ١٩٤٩ على «وضع القدس تحت نظام دولي دائم» ضمن معطيات القرار رقم ١٨١ (الدورة الثانية) تاريخ ٢٩ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٤٧، والقرار ١٩٤ (الدورة الثالثة) تاريخ ١١ كانون الأول ديسمبر ١٩٤٨. وينتهي القرار الجديد بالفقرة الهامة التالية: «تطلب الجمعية العامة، في سبيل هذه الغاية، من مجلس الوصاية، في جلسته التالية، سواء أكانت استثنائية أم عادية، أن يتم إعداد النظام الأساسي للقدس، ولن يسمح مجلس الوصاية بأية أعمال تقوم بها أية حكومة أو حكومات مهتمة بالأمر، لتحويله عن تبني النظام الأساسي لمدينة القدس وتنفيذه.

وعلى الرغم من أن الجمعية العامة تتمتع بنوع من الأولوية على مجلس الوصاية فإن هذا المجلس سمح لنفسه، في تحت ضغوط دولية معروفة المصدر، بان يخالف قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ (الدورة الرابعة)، حيث اتخذ قرارًا بتاريخ ٣٠ كانون الثاني يناير ١٩٥٠ يقضي بتقسيم القدس إلى ثلاثة أقسام:

- قسم «إسرائيلي» تابع لـ«إسرائيل» ،وخاضع لإدارتها.
- قسم عربي تابع للملكة الأردنية ،وخاضع لإدارتها.
- قسم دولي يو ضع تحت سيادة الأمم المتحدة وخا ضع لإدارة مجلس الو صاية، بإدارة «حاكم عام» ،يعاونه «مجلس استشاري» وثلاث لجان للأماكن المقدسة: إسلامية ،ومسيحية ،ويهودية.

- وبكلمة أخرى، فإن قرار مجلس الو صاية هذا قضى بتدويل الأماكن المقدسة لدى الديانات الثلاث فقط، وأما فيما عدا ذلك فقد ثبت الوضع القائم على الأرض من حيث انقسام المدينة إلى شطرين: شطر عربي (القدس)، وشطر يهودي (أورشليم). وبقي القرار رقم ١٨١ ،تاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ صالحا للتطبيق على «المنطقة الدولية من القدس» بدلاً من تطبيقه على المدينة بكاملها، بما في ذلك القسم الغربي (اليهودي) منها.

- رداً على قيام إسرائيل باحتلال أراضٍ أجنبية، يدعو قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ إلى «انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتُلت في الصراع الأخير».

- عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة استثنائية خاصة بقضية فلسطين، وخاصة بمدينة القدس، وقضـت بقراريها رقم ٢٢٥٣ تاريخ ٤ تموز يوليو ١٩٦٧، و٢٢٥٤ تاريخ ١٤ تموز ١٩٦٧، بان احتلال «إسـرائيل» للمنطقة يجب إلا يمس بالوضـع الدولي لمدينة القدس ومما ينص عليه القرار الأول (٢٢٥٣) تأكيد أن: «جميع الإجراءات التي اتخذتها (إسـرائيل) بهدف تغيير وضـع القدس باطلة، ولذا تطلب الجمعية العامة من الحكومة «الإ سرائيلية» سحب هذه القرارات وعدم اتخاذ أية تدابير أخرى من شأنها تبديل و ضع القدس». وتمت الموافقة على هذا القرار، بأغلبية ٩٩ صوتًا ضد لا أحد، وامتناع ٢٠ دولة عن التصويت.

- رداً على قيام إسـرائيل بتوسـيع حدود القدس، نص قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢ لعام ١٩٦٨ على أن مجلس الأمن «يُعيد التأكيد بأن كافة ... الأعمال التي قامت بها إسـرائيل، السـلطة المحتلة، والتي تعمل على تغيير معالم وو ضع ... القدس ليست لها شرعية قانونية، وتُمثّل انتهاكاً صارخاً لمعاهدة جنيف ذات الصلة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب، وهي أيضاً ،عائق كبير أمام تحقيق سلام شامل، وعادل، ودائم في الشرق الأوسط».

- قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٠ ،بتاريخ ٢٦/ ٤/ ١٩٦٨ الذي أدان الإعداد لقيام إسـرائيل بعرض عسـكري في القدس، والقرار رقم ٢٥١ بتاريخ ٢/ ٥/ ١٩٦٨ الذي اسـتنكر فيه قيامها فعلاً ،بهذا العرض، والقرار رقم ٢٥٣ ،بتاريخ ٢١/ ٥/ ١٩٦٨ ،الذي قضـى بعدم مشـروعية الإجراءات التي اتخذتها إسـرائيل لتغيير الوضع القانوني للقدس، والكثير من القرارات.

- اتخذ المجلس القرار ٢٦٧ في ٣/ ٧/ ١٩٦٩ ،وأكد على ما جاء في قراره السـابق رقم ٢٥٢ ،وعلى إثر إحراق «إسـرائيل» للمسـجد الأقصـى في ٢١/ ٨/ ١٩٦٩ اتخذ مجلس الأمن القرار رقم ٢٧١ في ١٥/ ٩/ ١٩٦٩ عبَّر فيه عن الحزن لما لحق المسجد الأقصى والخسارة التي لحقت بالثقافة الإنسانية . وأكد القرار على جميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن السـابقة، وعلى مبدأ عدم جواز الاسـتيلاء على الأراضـي بالغزو العسـكري . وطالب «إسـرائيل» الامتناع عن خرق القرارات السـابقة، وإبطال جميع الإجراءات والأعمال التي اتخذتها لتغيير و ضع القدس واعتبرها لاغيه، ولا تستند إلى شرعية قانونية . ودعا «إسرائيل» إلى إلغائها وعدم اتخاذ أي خطوات أخرى في القدس المحتلة.

- ووافق مجلس الأمن الدولي، في ٢٢/ ٣/ ١٩٧٩ على القرار ٤٤٦ الذي اعتبر الاستيطان في الأراضي المحتلة «عقبة في وجه السـلام». وتضـمَّن قرار مجلس الأمن الدولي ٤٥٢ في ٢/ ٧/ ١٩٧٩ الطلب من «إسرائيل» وقف النشاطات الاستيطانية في الأراضي المحتلة بما فيها القدس.

- بعد قرار ضـم القدس ،أدان مجلس الأمن في٢٠/ ٨/ ١٩٨٠ ،هذا الإجراء واعتبروه «انتهاكاً للقانون الدولي ،ولا أثر له على استمرار تطبيق معاهدة جنيف عام ١٩٤٩، وأن الإجراءات والأحكام التشريعية

تعترف الأمم المتحدة بالقدس الشـرقية كأرض محتلة (تخضـع لبنود معاهدة جنيف الرابعة) وبذلك فهي ترفض الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية

-
-
-
-
- والإدارية التي اتخذتها إسرائيل والتي تستهدف تغيير طابع ووضع مدينة القدس باطلة وعديمة الأثر القانوني، ويلزم إلغاؤها، على الفور، وعدم الاعتراف بها، ويطلب من سائر أعضاء الأمم المتحدة، التي أقامت بعثات دبلوماسـية لها في القدس، سـحب هذه البعثات من المدينة المقدسـة»، حيث أعلن مجلس الأمن، في القرارين ٤٦٥ و ٤٦٧ لعام ١٩٨٠ بطلان الإجراءات التي اتخذتها «إسرائيل» لتغيير طابع القدس.
- قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٧٢ لعام ١٩٩٠ بتاريخ ١٢ من أكتوبر/ تشـرين الأول يدين أعمال العنف التي ارتكبتها قوات الأمن الإسـرائيلية في ٨ تشـرين الأول أكتوبر من عام ١٩٩٠ في الحرم القدسـي الشريف مما أسفر عن مقتل ما يزيد على ٢٠ فلسطينيًا، وإصابة ما يربو على ١٥٠ شخصاً بجراح، وطلب القرار من الأمين العام للأمم المتحدة إعداد تقرير بشـأن الإجراءات التي يجب اتخاذها، وعاد المجلس ليؤكد كأساس لإجراء دولي، موقفه من أن القدس منطقة محتلة، وقد رفضت إسرائيل القرار على أساس أن القدس الشرقية ليست منطقة محتلة وإنما تقع تحت سيادتها، ولم تسمح بدخول بعثة تحقيق من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، الأمر الذي اضطر مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار عبّر فيه عن استيائه الشديد من موقف إسرائيل.
- شـجبت الجمعية العامة، في قرار اتخذته في ١٥/ ١٢/ ١٩٩٤ ،قيام بعض الدول بنقل بعثاتها الدبلوماسية إلى القدس . وأكدت أن الإجراءات الإسرائيلية لتغيير وضع القدس باطلة، وغير قانونية.
- وأقرت الجمعية العامة في الرابع من كانون الأول ديسـمبر ١٩٩٥ أن كافة الإجراءات التشـريعية والإدارية والتصـرفات الصـادرة عن «إسـرائيل» وقوات الاحتلال والمؤدية إلى طمس أو تغيير هوية ونظام المدينة المقدسة وبصفة خاصة تلك المسماة بالقانون الأساس للقدس، أو إعلان القدس عاصمة لإسرائيل، هي إجراءات باطلة خالية من أي قيمة.

مواقف الأطراف الدولية

موقف الولايات المتحدة الأمريكية

إن موقف الولا يات المتحدة من القدس يختلف، ربما عن موقف أ ية دو لة أخرى في العالم، لما هو معروف من انحيازها الشديد إلى جانب إسرائيل، وإن كان لها موقف من مشكلة القدس يختلف عن موقفها من القضية، ككل، و سنعتمد في شرح هذا الموقف على ثلاث وثائق:

الأولى: هي البيان الذي ألقاه ممثلها لدى الأمم المتحدة «آرثر جولدبرج» في تموز يوليو ١٩٦٧ أمام الجمعية العامة .

الثانية: بيان ممثلها لدى المنظمة – كذلك – والذي ألقاه في تموز يوليو عام ١٩٦٩ ، أمام مجلس الأمن .

والثالثة: ما سمي بخطة «ريغان» لحل المشكلة الفلسطينية، والتي نشرت في عام ١٩٨٣ .

النقطة الأولى في الموقف الأمريكي تتصل بأهمية القدس وقدسيتها من رعايا الديانات ثلاث، لذا يعتبرها واحدة من أقدس المدن في العالم، وبالنسبة لتأثير هذه القداسة على مركزها القانوني الدولي فإن الولايات المتحدة ترى أن القدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل، عام ١٩٦٧ منطقة محتلة تخضع لقانون الاحتلال الحربي، ولا يجوز لإسرائيل أن تدخل فيها أية متغيرات ، لا تقتضيها الحاجات العاجلة للاحتلال، لذا فإن التغيرات التي أدخلتها إسرائيل على المدينة باطلة، ولا تمثل حكماً مسبقاً على الوضع النهائي والدائم للمدينة في رأي الولا يات المتحدة، كما اهتمت الولا يات المتحدة، دائماً ببقاء المدينة، مو حدة، مع الإشراف اليهودي- العربي المشترك على الأماكن المقدسة.

أما عن السيادة على المدينة وتقرير مستقبلها النهائي، فهو أمر لا يمكن البت فيه من وجهة النظر الأمريكية، إلا على ضوء الحل الذي سيتقرر لمشكلة الشرق الأوسط ككل، وعن طريق المفاوضات المباشرة بين العرب وإسرائيل، وفي المحاولة الدائمة لوضع حل دائم ومستمر للسلام في الشرق الأوسط، أما خطة «ريغان»، فقد أضافت إلى هذا الموقف مسألتين:

الأولى: تتصل بالقدس، وهي أن المدينة يجب أن تظل دون تقسيم، وأن مركزها النهائي ينبغي تقريره عن طريق المفاوضات .

والثانية: تتصل بمشكلة الشرق الأوسط، ككل، وهي: أن حل المشكلة يجب أن يتم في إطار مفاوضات مباشرة موضوعها مبادلة الأرض بالسلم، على أساس القرار ٢٤٢ .

وهكذا، يختلف الموقف الأمريكي عن مختلف القوى الدولية في أمر أساسي، وهو أنه لا يحدد صاحب الحق النهائي في المدينة ،ومن له السيادة عليها، ويترك للمفاوضات أن تحدد ذلك. وإن اتفق مع معظم القوى العالمية في أن القدس الشرقية مدينة محتلة .

كذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية في عهد «ريغان» امتنعت عن التصويت على قراري مجلس الأمن رقمي ٤٧٦، ٤٧٨ ،الصادرين عام ١٩٨٠، واللذين اعتبرا القانون الأساسي الصادر بضم القدس، قراراً باطلاً وطالبت إسرائيل بإلغائه.

ويمكن القول بأن فكرة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس قد اكتسبت تأييداً من إدارة ريغان، فقد وقَّع على اتفاقية بين الإدارة الأمريكية وإسرائيل بشأن شراء أراض في القدس، على الرغم من التمسك باعتبار القدس من بين الأراضي المحتلة .

ويعد ذلك بداية تطور جديد في الموقف الأمريكي تلاه، بعد ذلك التأكيد على فكرة العاصمة الموحدة لإسرائيل، حيث أصدر الكونغرس الأمريكي لائحة تهنئة لإسرائيل في مايو أيار ١٩٩٢ بمرور خمسة عشر عاماً على توحيد القدس، وجاء بها: أنه من الواجب أن تظل المدينة موحدة، مع حماية حقوق جميع الأديان، وكان ذلك في عهد الرئيس «بوش» .

قرار الكونغرس بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس

أصدر الكونغرس الأمريكي في ١٣ تشرسن الأول أكتوبر عام ١٩٩٥ قانوناً يقضي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وقد أسسه على الاعتبارات التالية:

- إن لكل دولة ذات سيادة – وطبقاً للقانون الدولي والأعراف الدولية – أن تحدد عاصمتها .

- إنه، ومنذ عام ١٩٥٠ ،كانت مدينة القدس ولا تزال عاصمة دولة إسرائيل، فيها: مقر الرئيس الإسرائيلي، والبرلمان والمحكمة، العليا والعديد من الوزارات، والمؤسسات، الاجتماعية والثقافية[١٠].

- إن المدينة كانت مقسمة، منذ عام ١٩٤٨ حتى ١٩٦٧، ولم تكن الإدارة تسمح للمواطنين الإسرائيليين من كل المعتقدات بالدخول إلى الأماكن المقدسة فيها .

- إنه تم إعادة توحيد المدينة عام ١٩٦٧ ،أثناء «حرب الأيام الستة»، وأصبحت منذ هذا التاريخ مدينة موحدة تديرها إسرائيل، وتكفل الحقوق الكاملة لكل أتباع الديانات بدخول الأماكن المقدسة داخل المدينة، وأنه مضى على ذلك ٢٨ عاماً .

- إنه قد تم التأكيد على ضرورة بقاء القدس مدينة غير مقسمة في عامي (١٩٩٠-١٩٩٢) من قرار الكونجرس .

كما استندت الولايات المتحدة إلى تبرير آخر، إذ جاء بالقرار أن الولايات المتحدة تقيم سفارتها في العاصمة الفعلية لكل دولة، فيما عدا دولة إسرائيل، مع أنها الصديق الإستراتيجي والديمقراطي لها في

---

(١٠)نص قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٦ الصادر، في ٢٠/ ٠٨/ ١٩٨٠على: «أن مجلس الأمن إذ يشير إلى قراره ٤٧٦ تاريخ ٣٠ من حزيران يونيو ١٩٨٠، ويؤكد ثانية أن اكتساب الأرض بالقوة أمر غير مقبول ليساوره القلق حول تشريع الكنيست «الإسرائيلي» لـ (قانون أساسي) يعلن تغيير وضع صفة مدينة القدس المقدسة، وما يتضمنه هذا العمل من نتائج على السلام والأمن. ويلاحظ أن «إسرائيل» لم تستجب لقرار مجلس الأمن رقم ٤٧٦ لعام ١٩٨٠، إلا أنه يؤكد تصميمه على البحث عن طرق ووسائل، وفقًا لفقرات ميثاق الأمم المتحدة ذات العلاقة، لتأمين تنفيذ عملي تام لقراره رقم ٤٧٦ في حالة عدم استجابة «إسرائيل» وهو:

١. يشجب بأشد الألفاظ تشريع «إسرائيل» للقانون الأساسي حول القدس، ورفضها الاستجابة لقرارات مجلس الأمن، ذا العلاقة بالأمر.

٢. يؤكد أن تشريع «إسرائيل» للقانون الأساسي يشكل انتهاكا للقانون الدولي، وأنه لا يؤثر في وجوب التطبيق المستمر لاتفاقية جنيف الرابعة المعقودة في ١٢آب أغسطس ١٩٤٩، بالنسبة لحماية المدنيين في وقت الحرب، في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس. =

=٣- يصر على أن كل التشريعات والإجراءات الإدارية والأعمال، التي قامت بها «إسرائيل» ــــ القوى المحتلة، والتي غيَّرت، أو يفهم منها تغيير، صفة ووضع مدينة القدس المقدسة، ولا سيما القانون الأساسي حول القدس، باطلة ولاغية ويجب إلغاؤها ،فورًا.

٤- يؤكد أن هذا العمل يشكل إعاقة خطيرة لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

٥- يقرر ألا يعترف بالقانون الأساسي وغير ذلك من الأعمال التي تقوم بها «إسرائيل»، كنتيجة لهذا القانون بقصد تغيير صفة ووضع القدس، ويناشد كل أعضاء الأمم المتحدة بـ :

أ. قبول هذا القرار؛

ب. والدول التي أقامت بعثاتها الدبلوماسية في القدس أن تسحب هذه البعثات من المدينة المقدسة.

٦- على الأمين العام أن يرفع تقريرًا إلى مجلس الأمن حول، تطبيق هذا القرار قبل ١٥/ ١١/ ١٩٨٠.

يقرر أن يبقى على اتصال بهذا الوضع، لتلافي الأوضاع الخطيرة.

المنطقة، كما أن الولايات المتحدة قد أجرت العديد من اللقاءات والأعمال الأخرى في مدينة القدس على أساس الاعتراف الواقعي لمركزها كعاصمة لإسرائيل .

لكن هذا القانون سمح للرئيس الأمريكي بتأجيل تطبيقه كل ٦ أ شهر، وهذا ما فعله الرؤ ساء الأمريكان، منذ ١٩٩٥ إلى هذا اليوم.

هذه هي أهم أسباب القرار، وواضح أن الكونغرس يحاول أن يؤ سسس قراره على أسباب قانونية ،تعتمد في جملتها على الأمر الواقع الناتج من سيطرة إسرائيل على القدس كاملة وتوحيدها منذ عام ١٩٦٧، ووجود مؤسسات الحكم لتلك الدولة فيها من ناحية، ومع احترام إسرائيل حق مختلف أتباع الأديان في الوصول إلى مقدساتهم من ناحية ثانية، وعلى الاعتراف الفعلي أو الواقعي بمركز المدينة كعاصمة لإسرائيل من قبل السلطات الرسمية لإسرائيل(١١).

إضافة لما سبق، فقد تم تسجيل عدة مواقف للإدارة الأمريكية حول القدس، منها:

- ر سالة التطمينات الأمريكية إلى الفلسطينيين، في تشرين الأول أكتوبر ١٩٩١ التي تُشكّل جزءاً من السجل الرسمي لمؤتمر مدريد للسلام. تنص الرسالة في قسم منها، على ما يلي: «نحن لا نعترف بضم إ سرائيل للقدس الشرقية، أو تو سيع حدودها البلدية، ونُشجّع كافة الأطراف على تجنّب الأعمال الأحادية، التي تُفاقم التوترات المحلية، وتزيد صعوبة المفاوضات، أو تستبق نتيجتها النهائية»(١٢).
- امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت على قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٢٥٣ ، تاريخ ٤ تموز يوليو ١٩٦٧، و٢٢٥٤ تاريخ ١٤ تموز ١٩٦٧، وتصريح مندوبها إلى هيئة الأمم المتحدة، آرثر غولدبرغ عند مناقشة الموضوع: «فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة التي اتخذتها حكومة «إسرائيل» يوم ٢٨ حزيران (١٩٦٧)، أود أن أوضح أن الولايات المتحدة لا تقبل الاعتراف بأن هذه الإجراءات من شأنها تغيير الوضع القانوني لمدينة القدس»(١٣).
- خطاب التطمينات من الرئيس الأمريكي، جيمي كارتر، للرئيس المصري أنور السادات في (٢٢ أيلول سبتمبر ١٩٧٨). أن: «الموقف الأميركي من القدس هو عدم الاعتراف بالإجراءات لتغيير موقع مدينة القدس»(١٤).

---

(١١)سوسن زهدي شاهين، ٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠، «الوضع القانوني لمدينة القدس المحتلة».

(١٢)**مرجع سابق**، دائرة شؤون المفاوضات، م.ت.ف.

(١٣)انظر:

Henry Cattan Palestine and international law »second edition. Longman-London ١٩٧٦

(١٤)**مرجع سابق**، حسين معلوم.

- ولما طلبت حكومة «إسرائيل» من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية نقل سـفارتها من تل أبيب إلى القدس أجاب السـيد جون فوسـتر دلس، وزير الخارجية الأمريكية آنئذ، برفض بات وحاسم، وأرسل رسالة رسمية إلى وزارة الخارجية «الإسرائيلية» قال لها فيها:

الموقف الرسـمي للولايات المتحدة ما زال يعتبر القدس أرض محتلة وذلك بالرغم من صـدور قانون الكونغرس الأمريكي عام ١٩٩٥ بنقل السـفارة الأمريكية للقدس، والذي أجله جميع رؤسـاء الولايات المتحدة منذ صدوره

The Department of state was informed on July ١٠ by the it intends to transfer its foreign «Israeli government that ministry from Tel Aviv to Jerusalem as of July ١٢ ١٩٥٣. The United States does not plan to transfer its embassy form Tel Aviv to Jerusalem. It is felt that it would be inconsistent with the U.N. Resolutions dealing with the international nature of Jerusalem.

والمعنى، بالعربية: «لقد تلقت وزارة الخارجية (الأمريكية) بتاريخ ١٠ تموز يوليو (١٩٥٣) مذكرة من الحكومة (الإسـرائيلية) تعلمها فيها بأنه تعتزم نقل وزارة الخارجية فيها من تل أبيب إلى القدس في ١٢ تموز ١٩٥٣. أن الولايات المتحدة ليس في خطتها نقل سـفارتها من تل أبيب إلى القدس، إذ يبدو أن مثل هذا النقل لا يأتلف مع قرارات هيئة الأمم المتحدة التي تتعلق بالطبيعة الدولية لمدينة القدس».

ثم أنهى دلس مذكرته هذه بعبارة حاسمة في هذا الموضوع، واصفاً مدينة القدس بأنها:

An international city rather than a purely national city

أي: «أنها مدينة دولية أكثر من كونها مجرد مدينة وطنية» علمًا بأن هذا الوصـف يتعلق بمدينة القدس الغربية الحديثة ولا يشمل المدينة القديمة، لأن هذه كانت تحت الإدارة الأردنية حينئذ[١٥].

موقف الاتحاد الأوروبي

تعتبر السياسة الرسمية للاتحاد الأوربي القدس الشرقية أرضاً محتلة، وترفض الادّعاءات الإسرائيلية بالسيادة على القدس الشرقية.

أعلن الاتحاد الأوربي، في البيان الذي أصـدره مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي بتاريخ ١ تشـرين الأول أكتوبر ١٩٩٦ أن:

---

(١٥)**مرجع سابق**، د. إحسان هندي.

«القدس الشـــرقية تخضــع للمبادئ الواردة في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وخصـــوصـــاً عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وهي بذلك لا تخضع للسيادة الإسرائيلية، يؤكّد الاتحاد على الانطباق الكامل لمعاهدة جنيف الرابعة على القدس الشرقية، كما تنطبق على الأراضي الأخرى الواقعة تحت الاحتلال».

الحكومة البريطانية

تلتزم الحكومة البريطانية بموقف الاتحاد الأوروبي، وهنا نعرض مثالاً لموقف بريطانيا بخصـــوص القدس: وهو نص الرد الذي قدمته وزارة الخارجية البريطانية، بتاريخ ٢٧ / نوفمبر تشرين الثاني ١٩٦٧، على سؤال كان قد تم توجيهه لها في مجلس العموم: «على الرغم من أن حكومة صاحبة الجلالة اعترفت، منذ عام ١٩٤٩، اعترافًا واقعيًا بسـلطة (إسـرائيل) والأردن على القسـم الذي تحتله كل منهما في مدينة القدس، فإنها، بالاتفاق مع العديد من الحكومات الأخرى، لم تعترف اعترافًا قانونيًا بســيادة (إســرائيل) على أي من أجزاء المنطقة المحددة في قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٣ (الدورة الرابعة) تاريخ ٩ / ديسمبر كانون الأول ١٩٤٩، الذي ينادي بإنشاء وضع قانوني دولي لمنطقة معينة من القدس، وفي الظروف الراهنة يبدو أنه مما لا يأتلف مع موقف حكومة صاحبة الجلالة أن تتخذ أي عمل من نوع الاعتراف بالقدس عاصمة لـــ(إسرائيل) ، أو إقامة سفارة جلالتها هناك، لأن مثل هذا العمل يتضمن الاعتراف بسيادة (إسرائيل) على القدس الغربية».

موقف الفاتيكان

عبَّرت عنه الفاتيكان بمطالبتها بتدويل القدس، وذلك بعد احتلال الجزء الغربي من المدينة عام ١٩٤٨م، أما بعد احتلالها بالكامل، فإن الكنيســة أخذت تطالب بجعل القدس مدينة مفتوحة، على أن تكون فيها مجالس بلدية، وأن تقوم الأمم المتحدة بوضع دستور خاص للقدس، وتشرف على تطبيقه، وأن تُدار المدينة بقسميها من قبل هيئة دولية تضمن حرية العبادة في الأماكن المقدسة، وتأمين الوصول إليها، وحماية الحقوق لمختلف الطوائف الدينية .

مواقف أخرى

لم يعترف بضـــم «إســـرائيل» للقدس إلا عدد محدود من الدول، من بينها هولندا وعدد من دول أمريكا اللاتينية: كوســـتاريكا، كولومبيا، بوليفيا، التشـــيلي، الدومينيكان، الإكوادور، الســـلفادور، هاييتي، باناما، الاورغواي، غواتيمالا، وفنزويلا[١٦].

(١٦)**مرجع سابق**، د. إحسان هندي.

الموقف الإسرائيلي

منذ إعلان «دولة إ سرائيل» على ما يقارب ٧٨٪ من فلسطين التاريخية ،واحتلال الشطر الغربي من مدينة القدس، وسلسلة القرارات الرامية لانتزاع القدس وتهويدها، لم تتوقف، ومع ما سبق من خلفية تاريخية، نتوقف عند أهم الخطوات التي اتخذتها حكومات الاحتلال المتعاقبة، لتثبيت وبسط سيادتها على المدينة المقدسة، في تحدٍ واضح لكافة القرارات الدولية، ضاربة عرض الحائط كافة القرارات والمواقف الدولية.

- أعلنت حكومة الاحتلال أن القدس عاصمة ل«إسرائيل» ١١/ ١٢/ ١٩٤٨ ونقلت إليها معظم الوزارات والدوائر الحكومية في ظل غض الطرف من قبل الأمم المتحدة
- بموجب قانون أموال الغائبين (٣١/ ٣/ ١٩٥٠) وضعت سلطات إسرائيل أيديها على جميع الأملاك، المنقولة وغير المنقولة التي كان يملكها العرب وتشكل ٨٠٪ من القسم المحتل
- وفي ٧/ ٦/ ١٩٦٧ احتلت إسرائيل الشطر الشرقي من القدس وأعلنت ضم القدس إدارياً و سيا سياً لإسرائيل ٢٧/ ٦/ ١٩٦٧ وأعلنت تمسكها بالقدس كاملة، كعاصمة لدولة إسرائيل[١٧].
- وفي نفس يوم الثلاثاء ٢٧/ ٦/ ١٩٦٧م ،أقرت الكنيست ضم (القدس العربية) إلى (القدس الغربية)، وفي اليوم التالي نفذ وزير الداخلية«الإسرائيلي» قرار الكنيست بتوسيع حدود بلدية الاحتلال في القدس لتشمل القدس القديمة وضواحيها التي تقع ما بين المطار وقرية قلنديا شمالاً وحدود الهدنة غرباً، وقرى صور باهر وبيت صفافا جنوباً، وقرى الطور والعيسوية وعناتا والرام شرقاً، وفي يوم الخميس ٢٩/ ٦/ ١٩٦٧م أبلغت الشرطة العسكرية روحي الخطيب، أمين القدس (رئيس البلدية)، وأعضاء المجلس البلدي أن البلدية والمجلس قد حُلا، وألحق موظفيها وعمالها بـ(بلدية القدس) المحتلة منذ عام ١٩٤٨، وفي هذا اليوم رفعت جميع الحواجز التي كانت تفصل بين قطاعيْ القدس، وبدأ سكان القطاعين يتنقلون من جانب إلى آخر، دون حاجة إلى تصاريح رسمية.
- قامت السلطات الإسرائيلية، في ٢٥/ ٧/ ١٩٦٧ بإجراء إحصاء عام لسكان القدس، سجلت خلاله جميع الموجودين فيها من مواطنين وأجبرتهم خلال ثلاثة أشهر على الحصول على بطاقة هوية (إسرائيلية)، واعتبرت غير الموجودين منهم أثناء الإحصاء غائبين ومنعتهم من حق الرجوع والسكن في المدينة، ويقدر هؤلاء مع عائلاتهم بما لا يقل عن مائة ألف عربي. وقد قضت عملية الإحصاء بإلغاء حقهم الدولي في الانتساب للقدس، أو العودة إليها كمواطنين. بينما مُنِح هذا الحق لكل يهودي مهاجر حضر من أقاصي الدنيا.

---

(١٧)القدس (القاهرة)، العدد العاشر، تشرين الأول / أكتوبر١٩٩٩، أحمد صبري الدبش، «الوضع القانوني للقدس في ضوء اتفاقات أوسلو وما تلاها من اتفاقات».

- عقب الاحتلال عام ١٩٦٧ ،حُل مجلس أمانة القدس العربي و نقلت محكمة الا ستئناف العربي إلى مدينة رام الله ، طبق القانون الإسرائيلي على مواطني القدس وربطت شبكتي المياه و الهاتف ب«إسرائيل»، كما نقلت الوزارات و الدوائر الرسمية إلى القدس وعزلت المدينة اقتصادياً و جمركياً عن بقية المدن الفلسطينية الأخرى .
- وفي العام نفسه تم الاستيلاء على حي المغاربة و قسماً كبيراً من حي الشرف في البلدة القديمة . و أسفر ذلك عن مصادرة ١١٦ دونماً من أراضي الوقف الإسلامي تضم ٥٩٥ عقاراً وقفياً إسلامياً ،منها مسجدين ، و يشكل ذلك ١٠٪من مساحة البلدة القديمة .
- في عام ١٩٦٩ ،ظهرت تفاصيل مشروع القدس الكبرى و في إطاره تم تنفيذ حوالي ١٥ مستعمرة و هي الحزام الاستيطاني الثاني حول القدس .
- وفي عام١٩٧٤ ،نشرت تفا صيل أحد أهم المشاريع التي تخطط لمستقبل القدس السيا سي و هو مشروع الدكتور (رافل بنكلر) و تضمن النقاط التالية :

- إبقاء القدس موحدة تحت السيادة اليهودية .
- توسيع حدود القدس و تقسيمها إلى ٨ أحياء لكل منها مجلس بلدي فرعي و تتبع جميعها لمجلس بلدي مركزي مكوَّن من ٥٥ عضواً بينهم ٣٨ عضواً من اليهود .
- إعطاء الأحياء اليهودية نوعاً من الحكم الذاتي .
- ضمان حرية العبادة في الأماكن المقدسة لجميع الأديان .
- تحديد نسبة السكان العربُ بحيث لا تزيد عن ٢٥٪ من السكان .
- أن يشمل التوسع المناطق العربية الممتدة شمالاً ،حتى مدينتي رام الله والبيرة، و شرقاً حتى أبو ديس و العيزرية ، و غرباً حتى اللطرون و جنوباً حتى بيت لحم .

الموقف الاسرائيلي يضرب بعرض الحائط كافة القرارات والمواقف الدولية ويصر على سيادة دو لة الاحتلال على مدينة القدس

- و في عام ١٩٧٥ ، تمت الموافقة على توسيع خريطة القدس ، و شمل هذا التوسع (٩) مدن و (٦٠) قرية عربية ، أي ما يقارب ٣٠٪ من مجموع مساحة الضفة الغربية ، و قد أقيم وفق هذا النطاق ١٥ مستعمرة أخرى ، و التي تشكل الحزام الاستيطاني الثالث حول مدينة القدس.
- و حتى عام ١٤٠٢هـ/ ١٩٨١م ، أقامت السلطات الإسرائيلية (٩) أحياء يهودية في حدود أمانة القدس ، و على مشارف البلدة القديمة وهي (رامات و أ شكول و معلوت دفنا و سانهدريا و جبعات همفتار و حي النبي يعقوب ، و حي التلة الفرنسية ، و حي الجامعة العبرية و حي تل بيوت و حي عتاروت) .

قانون القدس

في ١٩٨٠ ، طرحت ع ضو الكنيـ ست Kغيئولا كوهن من حزب « هتحياه» اليميني المتطرف ، «م شروع قانون القدس»، واقترحت فيه إعلان القدس بالحدود التي رسمتها الحكومة الإسرائيلية في أمرها من حزيران يونيو ١٩٦٧ عا صمة إ سرائيل ر سميا وفرض حظر على تقـسيم المدينة أو تغيير حدودها. أما صيغة القانون النهائية فاختلفت عما اقترحته غيئولا كوهين، و بالفعل لا تنص على تغيير الحالة القائمة في القدس منذ ١٩٦٧، ولكنها تجعل فكرة القدس العاصمة الإسرائيلية مبدًا دستوريًا في جهاز القانون الإسرائيلي.

مضمون القانون

١- أورشليم القدس الكاملة الموحدة هي عاصمة إسرائيل.

٢- القدس هي مقر الرئاسة، الكنيست، الحكومة والمحكمة العليا.

٣- تحمى الأماكن المقدســة في القدس من أية محاولة لانتهاكها أو منع الوصول الحر إليها.

٤- تتمتع القدس بأولوية في مشاريع الحكومة التطويرية.

٥- تمنح الحكومة لبلدية أورشــليم القدس ميزانية ســنوية خاصــة لتطوير المدينة.

في ٢٠٠١ أضـاف الكنيســت بندًا للقانون يقول إن حدود مدينة القدس هي الحدود الواردة في الأمر الحكومي في حزيران يونيو ١٩٦٧ وإنه من الممنوع نقل صلاحيات السلطات الإسرائيلية في القدس لأي عنصر سياسي أجنبي.

موقف السـلطة الفلسـطينية ضـعيف بعد قبولها بتأجيل مسـألة القدس طبقاً لاتفاقية أوسـلو، وقبول السـيادة المشـتر كة على القدس – عاصمة لدولتين

ردود الفعل على القانون

رفض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قانون القدس الإســرائيلي في القرار رقم ٤٧٨ من ٢٠ آب / أغسطس ١٩٨٠ حيث قال :إن تطبيقه يعتبر خرقا للقانون الدولي. كذلك أعلن مجلس الأمن قانون القدس باطلاً من الناحية الدولية، ودعى إســرائيل إلى إلغائه من جانبه.

أخيرًا دعا مجلس الأمن الدول التي أنشـأت سـفاراتها لدى إسـرائيل في القدس إلى إخراج السـفارات من المدينة.

نتيجة قرار مجلس الأمن نقل جميع الدول سفاراتها خارج مدينة القدس. نقلت بوليفيا وبارغواي سفارتيهما إلى ميفاسيرت تسيون المجاورة للقدس من الغرب، والباقي إلى تل أبيب أو المدن المجاورة لها. في ١٩٨٤ أعادت كوستا ريكا، والسلفادور سفارتيهما إلى القدس، ولكنهما نقلتاهما ثانية إلى تل أبيب في ٢٠٠٦[١٨].

ولم تتوقف الإجراءات والممار سات الاحتلالية لحظة واحدة ،وبوتيرة متصاعدة ،رغم ما «يُسمى عملية السلام».

موقف السلطة الفلسطينية

ترسم «اتفاقية أوسلو» الموقف الرسمي الفلسطيني الذي يلتقي مع القرارات الدولية، باعتبار القدس الشرقية محتلة.

وقد نصت المادة الأولى من إعلان المبادئ أن «هدف المفاو ضات الإ سرائيلية الفلسطينية ضمن عملية السلام إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية. المجلس المنتخب من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أ ساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨».

ونصت الفقرة الثانية من المادة الخامسة على أنه :«سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني ، في أقرب وقت ممكن ، ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية . . أما الفقرة الثالثة من المادة نفسها فنصَّت على أن :«من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس ، واللاجئين ، والمستوطنات ، والترتيبات الأمنية والحدود ،والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك».

وجاء في الملحق الأول من إعلان المبادئ أن فلسطينيي ، القدس الذين يعيشون فيها ،سيكون لهم الحق في المشاركة في العملية الانتخابية.

---

(١٨)الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، قانون القدس .
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D٩٪٨٢٪D٨٪A٧٪D٩٪٨٦٪D٩٪٨٨٪D٩٪٨٦_%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٩٪٨٢٪D٨٪AF%D٨٪B٣

ونص الاتفاق المرحلي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ،أن مفاوضات الوضع النهائي ستبدأ في موعد لا يتجاوز أيار/ مايو ١٩٩٦ ، وسوف تتناول مفاوضات الوضع النهائي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئين، المستوطنات . وبالنسبة للانتخابات بخصوص فلسطينيي القدس، فسيكون في مقدور سكان القدس الفلسطينيين أن يشاركوا في الانتخابات ، وفقاً لترتيبات خاصة مبينة بالتفصيل في الاتفاق، وسيجري التصويت في أماكن خارج القدس وبواسطة ملفات خاصة ، سترسل من مكاتب بريد إلى اللجنة المركزية للانتخابات ولن يكون في مقدور أي فلسطيني له عنوان في القدس ، ويرغب في الترشيح لانتخابات المجلس الفلسطيني أن يفعل ذلك، إلا أذا كان له أو لها ، عنوان إضافي ساري المفعول في الضفة الغربية أو قطاع غزة.

القدس هي العاصمة الموحدة والأبدية للشعب اليهودي هو الموقف الرسمي لحكومات الاحتلال المتعاقبة، وتعمل على تطبيقه واقعياً وبكل الوسائل

ونتيجة لذلك اشترطت إسرائيل ، فرز الأصوات في مناطق السلطة الفلسطينية، ومنعت إقامة المهرجانات الانتخابية، وفرضت قيوداً على المرشحين.

وبذلك أكدت إسرائيل ، وبموافقة فريق أوسلو ، بأن سيادتها في القدس الشرقية لم تمس فعلاً، وأنها تتعامل مع رعايا أجانب يشاركون في انتخابات برلمان في دولتهم من دون أن تمس سيادتها[١٩].

الوصول لمدينة القدس المحتلة

تعتبر سلطات الاحتلال القدس تحت السيادة المطلقة لدولة «إسرائيل» ،مع رفض الحديث أو التفاوض بشأنها، وتخضعها للقانون الإسرائيلي، الذي يلزم اي زائر بالحصول على تأشيرة دخول أو إذن مسبق.

ويمكن الوصول لمدينة القدس ، إما من خلال السفر جواً عبر مطار اللد، وهو ما يعني الدخول عبر الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، أو الوصول براً من الأردن، عبر معبر الكرامة ، مروراً بالضفة الغربية المحتلة ، وهناك معابر أخرى بين الأردن و«إسرائيل» ، لكنها لا تمر عبر الضفة الغربية.

وفي خضم الجدل الدائر ، يحاجج المدافعون والداعون لزيارة القدس بأن الوصول إليها لا يحتاج إلى موافقة إسرائيلية مسبقة ، أو التنسيق مع سلطات الاحتلال، أو الحصول على تأشيرة إسرائيلية، وإنما تتم بالتنسيق مع هيئات أردنية وعبر الضفة الغربية، وهو ما ذهب إليه مفتي مصر ، في محاولة تبريره للزيارة بأنها كانت « زيارة غير رسمية ،وتمت تحت الإشراف الكامل للسلطات الأردنية ،ومن دون الحصول على أي تأشيرات أو أختام دخول إسرائيلية، باعتبار أن الديوان الملكي الأردني هو المشرف على المزارات المقدسة»[٢٠] .

---

(١٩)**مرجع سابق،** أحمد صبري الدبش.

(٢٠)نشره مفتي مصر علي جمعة على موقعه الشخصي على تويتر.

وهو أيضاً ما أكده مستشار المفتي إبراهيم نجم ،في بيان صحفي في أن الزيارة علمية بالأساس ، وليست ر سمية، كما أن المفتي يرفض كل أ شكال التطبيع مع الاحتلال ، ويدعو إلى دعم المقد سيين ونصرتهم ضد المخططات الصهيونية[٢١].



والغريب في الأمر أن مفتي مصر على جمعة – وأيضاً علي الجفري – لم يدعم أهل القدس ولو بكلمة أو تصريح واحد من القدس نفسها ، يدين فيه ممارسات الاحتلال، أو يؤكد على أن القدس محتلة وبأنها فلسطينية، بل جاءت زيارته بشكل عاجل وسريع، وبحراسة الأمن الإسرائيلي، دون الاطلاع على معاناة المقدسيين!

وفي هذا التبرير ما يخالف الواقع والحقيقة لكل متابع للشأن الفلسطيني، بل فيه استخفاف بخطورة الخطوة التي يقدم عليها زائر المدينة، حيث أن الختم أو التأشيرة على جواز السفر ليس شرطاً للدخول، لكن الموافقة المباشرة لسلطات الاحتلال على الدخول من عدمه هي الأساس، حيث لا توجد أي سيادة فلسطينية من أي نوع على معبر الكرامة ، تحديداً، بل يخضع المعبر وبالكامل للسيطرة الإسرائيلية.

ولا يعتبر سراً أن من يزور الأراضي المحتلة عبر المنافذ المختلفة، يستطيع الطلب من موظف الجوازات الإ سرائيلي عدم ختم جواز سفره ، بسبب زيارته لدول أخرى لا تسمح بدخول من ختمت جوازاتهم بختم إسرائيلي – سوريا وليبيا مثالاً – وبالتالي تُمنح التأشيرة الإسرائيلية على ورقة خارجية.

أما بالنسبة لبعض الوفود والشخصيات يتم التنسيق مع سلطات الاحتلال مباشرة ودون ختم الجوازات، لكن بموافقة على الدخول طبقاً لبيانات واضحة ومحددة منها تفاصيل جواز السفر، أي أن مفتي مصر أو غيره لم يصلوا المدينة المقدسة إلا بموافقة السلطات الإسرائيلية وبعد تقديم طلب مرفق به البيانات الكاملة، سواء بتنسيق من الديوان الملكي الأردني أو غيره، وعن طريق معبر الكرامة أو جسر الملك حسين.

ولتوضيح ما يجري على معبر الكرامة ، نرصد ما نشره المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان حول معبر الكرامة ، في تقرير مفصَّل ، تحت عنوان «آمال مقيدة»[٢٢].

(٢١)مرجع سابق، الجزيرة نت.

(٢٢)**آمال مقيدة**، تقرير المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، حول انتهاك السلطات الإسرائيلية لحق فلسطينيي الضفة الغربية بالسفر للخارج، ٢٠١١.

معبر الكرامة

«يُعتبر معبر الكرامة أو (جسر الملك حسين) ، حسب التسمية الأردنية، المنفذ الرئيسي للفلسطينيين في الضفة الغربية إلى العالم الخارجي عن طريق الحدود الأردنية، ففي الوقت الذي خضعت الضفة الغربية ، بعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولى ، عام ١٩٤٨م للحكم الأردني، خضع قطاع غزة للإدارة المصرية، وبعد حرب عام ١٩٦٧م أصبحت كافة الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة فضلاً عن أراضيها ٤٨) تخضع لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي مباشرةً، والذي اعتَبر منذ ذلك التاريخ ، كافة المناطق المحتلة مناطق مغلقة لا يجوز الخروج منها أو الدخول إليها، إلا بعد الحصول على تصريح خاص مسبق من قبل السلطات الإسرائيلية.



وبعد مرور حوالي ستة أشهر من بدء الاحتلال افتُتِح المعبر في ١١/ ١٢/ ١٩٦٧م، وذلك بموجب الأمر العسكري رقم «١٧٥»، الذي سُمّيَ «أمر بشأن محطة انتقال»، ونص على التالي: «يجوز لوزارة الداخلية وشرطة إسرائيل ، أن تقيما بالقرب من جسر اللنبي الواقع على نهر الأردن محطة، تتم فيها معاملات التصاريح والتفتيش بصدد كل راغب في الانتقال من الضفة الشرقية لنهر الأردن ، بقصد الوصول إلى دولة إسرائيل ، أو الانتقال من دولة إسرائيل إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن ».

وصدر في وقت لاحق ، الأمر رقم «٤٦٦»، الذي أضاف معبر «دامية» إلى جسر اللنبي، كمعبر تجاري في ، يتم من خلاله تصدير البضائع باتجاه الأردن، في حين لا يجوز الاستيراد عبره لأسباب أمنية.

ولتسهيل انتقال الفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية إلى الخارج، أصدر الأردن بعد عام ١٩٦٧م ،جوازات سفر أردنية للفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية، بمن فيهم سكان القدس الشرقية، وقد ولا يزال العمل بهذه الجوازات مستمرًا إلى الآن.

في عام ١٩٩٣م، حصلت السلطة الفلسطينية، وفقاً لاتفاقية «أوسلو»، الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، على إشراف جزئي على معبريْ رفح في قطاع غزة، والكرامة في الضفة الغربية، وأصبح من حق السلطة الفلسطينية إصدار جوازات السفر للمواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة،وإن بقيت إسرائيل هي المسؤولة النهائية عن إدارة المعابر والإشراف عليها، وهي التي تتحكم بحرية سفر وتنقل المواطنين الفلسطينيين وعودتهم من الخارج، فقد أبقت الاتفاقيات صلاحية الأمن

والسيطرة على من يدخل ويخرج عبر المعابر بيد السلطات الإسرائيلية، في حين منحت الفلسطينيين وجوداً رمزياً، حيث نصّت المادة (١) من الاتفاقية الخاصة بالمعبر ، على ما يلي:

(أ) سيكون لإسرائيل مسؤولية الأمن في جميع أنحاء المعبر، بما في ذلك الرصيف.

(ب) سيكون لمدير عام إسرائيلي المسؤولية على إدارة وأمن الرصيف.

(ج) سيكون لإسرائيل المسؤولية التامة لإدارة الجناح الإسرائيلي.

(د/ ١) يكون مدير الجناح الفلسطيني نائباً للمدير العام الإسرائيلي.

كما تملك إسرائيل، وفق الاتفاقية، حق تفتيش الأمتعة والمسافرين، و صلاحية التحقيق مع المسافرين، وذلك دون التنسيق مع الجانب الفلسطيني، ويمكن لإسرائيل أن تمنع أي شخص من الدخول أو الخروج عبر المعابر، ويحق لمدير الجناح الفلسطيني تعيين الموظّفين الفلسطينيين، بشرط الحصول على الموافقة الأمنيّة الإسرائيلية المسبقة على التوظيف؛ إذ يقوم المدير الفلسطيني بتقديم لائحة بأسماء الأشخاص المرشّحين للتوظيف إلى الجانب الإسرائيلي، الذي يقرر قبولهم أو رفضهم، كما يحق للمدير العام الإسرائيلي إعفاء أي موظف فلسطيني من العمل في الجناح الفلسطيني ، لأسباب أمنية.

وبناءً على كل ما سبق، يمكن تصنيف المسافرين عبر معبر الكرامة ، في الوقت الحالي، حسب وثيقة السفر التي يحملونها، على النحو التالي:

- حَمَلة جواز السفر الأردني المؤقَّت وبطاقة الجسور الخضراء، أو حملة جواز السفر الصادر عن السلطة الفلسطينية ،وبطاقة الجسور الخضراء. وهؤلاء هم فلسطينيّو الضفة الغربية، ويُعد «معبر الكرامة» منفذهم الوحيد للسفر للخارج.
- حَمَلة جواز السفر الأردني وبطاقة الجسور الصفراء، ويعتبر هؤلاء أردنيُّو الجنسية.
- حَمَلة هوية القدس، ولا يمر هؤلاء عبر استراحة أريحا (وهي المكان الذي يمر منه فلسطينيو الضفة الغربية في طريقهم إلى معبر الكرامة، وتشرف عليه السلطة الفلسطينية)، وإنما يتوجهون مباشرة إلى معبر الكرامة.
- حَمَلة جواز السفر الإسرائيلي، ويستطيع هؤلاء الدخول للأردن براً عبر معبر «الشيخ حسين»، أو جواً من خلال المطارات الإسرائيلية.

الوصول للقدس لا يتم إلا بتنسيق وعلم سلطات الاحتلال التي تقرر من يدخل ومن يُمنع من الدخول بحسب مصلحتها، ولا سيادة فلسطينية على المعابر

- حمَلة وثيقة السـفر المؤقتة (ليسـيه باسـيه)، الصـادرة عن وزارة الداخلية الإسـرائيلية، والتي تُمنح للفلسطينيين من سكان القدس الشرقية، وتمكّنهم من السفر عبر المطارات الإسرائيلية.
- سكان قطاع غزة، حيث يمكنهم المغادرة عبر «معبر الكرامة »بموجب الحصول على تصريح دخول لمعبر الكرامة ،في حال تمكنوا من الوصـول إلى الضـفة الغربية، وهو الأمر الذي بات غير ممكن حيث يتعذر على سـكان القطاع –باسـتثناء حالات نادرة– الدخول أو الخروج ، إلا من معبر رفح، مسـتخدمين جوازات سفر صادرة عن السلطة الفلسطينية». انتهى تقرير المرصد .

أما بالنسبة لحملة الجوازات الأجنبية، فينطبق عليهم ما ينطبق على غيرهم من ضرورة الموافقة الإسرائيلية المسبقة على الدخول، سواء بختم على الجواز، أو بدونه.

وتمارس سلطات الاحتلال «سيادتها» عبر منع من تريد وإدخال من تريد وتحت أعذار مختلفة، كما تطبِّق سـياسـة المنع الكامل على دخول مسـئولي السـلطة الفلسـطينية إلى مدينة القدس ، بمن فيهم رئيس السـلطة محمود عبّاس، وتعتقل من يدخل دون إذنها وتقوم بإعادته للضـفة الغربية، وترفض أي مظهر من مظاهر الوجود الفلسطيني الرسمي في القدس، كما تحظر على من يعارض سياساتها دخول المدينة المقدسة.

دعوات زيارة القدس

دون سابق إنذار، ودون أسباب واضحة، بدأت قيادات السلطة الفلسطينية دعوة العرب والمسلمين لزيارة مدينة القدس، حتى وهي تحت الاحتلال الصريح المباشر، وما أن صرّح رئيس السلطة محمود عبّاس بهذا الرأي، حتى تلقف آخرون الدعوة ليوفروا لها المبررات، وألبسها وزير الأوقاف في حكومة رام الله منزلة الواجب الديني والفريضة، معارضاً ومهاجماً كل من يرفض تلك الزيارة.

واللافت أن تكرار الدعوات، وزيادة وتيرتها، تزامنت وتقاطعت - بحسب سي بي إس الأميركية في ٥/ ٤/ ٢٠١٢ - مع إعلان رئيس بلدية القدس المحتلة، نير بركات، عن خُطَّة له تَستهدف جذب عشرة ملايين سائح، سنويًا إلى القدس، مُؤكِّداً أنه نَجَحَ فعلاً في اجتذاب (٣,٥) مليون سائح لمدينة القدس، خلال عام ٢٠١١ الماضي!

السلطة الفلسطينية

- لم ينكر رئيس السلطة محمود عباس أن المدينة تحت الاحتلال والسيطرة الإسرائيلية، واستهزأ بمن يقول: إن زيارتها تحتاج لتأشيرة إسرائيلية، ليقول في برنامج «القاهرة اليوم» المعروف، والذي يقدمه الإعلامي المصري عمرو أديب – كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ – أنه يعيش تحت بساطير[٢٣] الاحتلال، فلا ضير من زيارة القدس بوجود المحتل.
- في خطبة الجمعة ،يوم ٠٩ تموز/ يوليو ٢٠١٠، في مسجد سعد بن أبي وقاص – قرية الجديرة، طالب محمود الهبّاش بشد الرحال إلى المسجد الأقصى المبارك، باعتبار ذلك واجبًا دينيًا وأخلاقيًا لا ينبغي تأخيره أو المماطلة فيه، وأكد أن زيارة القدس وفلسطين ليست تطبيعًا مع الاحتلال الإسرائيلي، بل هي تأكيد للحق العربي والإسلامي في المدينة المقدسة، كما أن فيها تعزيز لصمود الشعب الفلسطيني ورفع لمعنوياته ودعم لرباطه في أرضه ومقدساته[٢٤].
- في خطبة الجمعة يوم ١٦ تموز/ يوليو ٢٠١٠، وفي مسجد التشريفات في مقر المقاطعة بمدينة رام الله،وفي تصعيد جديد شن محمود الهباش ،وزير الأوقاف في حكومة رام الله، هجوماً عنيفاً على الشيخ يوسف القرضاوي رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، بسبب فتواه بتحريم زيارة القدس تحت

---

(٢٣) جمع « سُطار » وهو الحذاء العسكري الضخم !

(٢٤)انظر جزء من الخطبة في http://www.youtube.com/watch?v=uNA٠xZjQtSE

- الاحتلال، داعياً لزيارة القدس ومقتبسا من عباس قوله إن «زيارة السجين ليست تطبيعا مع السجان ، ولكنها تواصل مع السجين ،ورفع من معنوياته». مما أثار ردود فعل مستنكرة .
- لم تتوقف الدعوات ،بعدها، وبتشجيع مباشر وفي كل مناسبة ،وصولاً إلى بدايات هذا العام الذي شهد تصعيداً من قبل السلطة الفلسطينية في اتجاه الحشد والتشجيع على القيام بتلك الزيارات، وبصورة شبه أسبوعية.
- في دعوة مباشرة ،وفي افتتاح المؤتمر الدولي للدفاع عن القدس، في الدوحة بتاريخ ٢٦/ ٠٢/ ٢٠١٢ ،طالب عبّاس العرب والمسلمين بزيارة القدس ، رغم الاحتلال[٢٥]!
- وفيما يبدو وكأنه تبادل للأدوار ،دعا محمود الهبّاش، وبعد يومين ٢٨ فبراير/ شباط ٢٠١٢ القرضاوي للتراجع عن فتواه معتبراً أن «هذه الفتوى الخاطئة تخالف صريح للقرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة»، مؤكداً أن «زيارة القدس هي فريضة شرعية وضرورة سياسية، وأنها حق مشروع لجميع المسلمين والمسيحيين، وواجب مقدس على المسلمين بنص صحيح السنة النبوية المشرفة»[٢٦].
- وكرر الهبّاش هجومه من جديد على الشيخ القرضاوي يوم الجمعة ٠٩ / مارس آذار ٢٠١٢، «إن فتاوى القرضاوي ضد دعوة محمود عباس لزيارة القدس والأراضي الفلسطينية مخالفة للقرآن والسنة»، واعتبر الحجج الدينية والقانونية والتاريخية والسياسية ترد فتوى القرضاوي التي وصفها الهبَّاش بـ«المريبة».وأضاف الهباش بأن القدس كانت محتلة على فترات مختلفة ولم يحرم زيارتها أي من العلماء، معتبرًا الفتوى تخدم السياسة الإسرائيلية الرامية إلى تهويد القدس وإفراغها من سكانها[٢٧].
- وفي ذاته السياق وفي إطار الحملة المستمرة، اعتبر الهباش في محاضرة له بمدينة جدة خلال ندوة نظمها مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية والقانونية بتاريخ ٢٠ / مارس آذار ٢٠١٢، «أن زيارة العرب والمسلمين للقدس والمسجد الأقصى المبارك لاتعتبر تطبيعا مع إسرائيل ، بل تقدم دعمًا للحرم

---

(٢٥)القدس العربي(لندن)، ٢٦ فبراير/ شباط ٢٠١٢، « عباس يدعو العرب والمسلمين لزيارة القدس رغم الاحتلال»، ومما جاء في دعوته بحسب الصحيفة: وطالب عباس العرب والمسلمين بزيارة القدس رغم الاحتلال وقال «ومن هنا تبرز ضرورة أن نشجع كل من يستطيع وبخاصة إخوتنا من الدول العربية والإسلامية، إضافة إلى إخوتنا العرب والمسلمين والمسيحيين في أوروبا وأمريكا على التوجه لزيارة القدس«. وأضاف »إن هذا التحرك سيكون له تداعياته السياسية والمعنوية= =والاقتصادية والإنسانية، فالقدس تخصنا وتمسنا جميعًا ولن يستطيع أحد منعنا من الوصول إليها. إن تدفق الحشود إليها وازدحام شوارعها والأماكن المقدسة فيها سيعزز صمود مواطنيها ويسهم في حماية وترسيخ هوية وتاريخ وتراث أهل المدينة المستهدفين بالاستئصال وسيذكر المحتلين أن قضية القدس هي قضية كل عربي،وكل مسلم وكل مسيحي. وأوضح عباس أن هذه الزيارة لا تعتبر تطبيعاً مع الاحتلال وقال 'وأؤكد هنا على أن زيارة السجين هي نصرة له ولا تعني -بأي حال من الأحوال تطبيعًا مع السجان» .

(٢٦)**موقع الأقصى أون لاين**، ٢٨ / فبراير شباط ٢٠١٢، « الهباش: فتوى القرضاوي بتحريم زيارة القدس تتوافق مع سياسة إسرائيل».

(٢٧)**موقع قناة العالم الإخبارية**، ٠٩ / مارس آذار ٢٠١٢، « وزير فلسطيني يهاجم القرضاوي لتحريمه زيارة القدس».

• القدسي وللمقدسيين في مواجهة مخطط تهويد المدينة، وبناء الهيكل المزعوم على أنقاض المسجد الأقصى المبارك»، مضيفاً أن من حق العرب والمسلمين زيارة القدس استنادًا إلى أن القاعدة الفقهية تعتبر القدس والمسجد الأقصى ضمن عقيدة المسلم طبقًا لدعوة النبي ﷺ في الحديث الشريف «**لا تُشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى**»[٢٨].



• وفي افتتاح القمة العربية، في بغداد – ٢٩ / مارس آذار ٢٠١٢، قال محمود عباس «إنه لا يوجد نص فى القرآن أو السنة، ولم يحصل فى التاريخ أن مفتيًا أو قاضياً أو رجل دين، حرَّم زيارة القدس، فكيف نحرمها الآن؟!»[٢٩].، وليكرر ذاتها المبررات وخلال قيامه بوضع حجر الأساس، لمقر السفارة الفلسطينية الجديد في القاهرة (٢ / ٤/ ٢٠١٢)؛ كرَّر دعوتهُ لـــ «زيارة القدس الشريف، عاصمة الدولة الفلسطينية»، قائلاً: «لا تلتفتوا للفتوى التي حَرَّمَت زيارتها»! داعيًا إلى «عدم إدخال الدين في السياسة»! واعتبَرَ أنه «لا يجوز تحريم زيارة القدس؛ لأنه لا تحريم بدون نص؛ ولا يوجد نص في القرآن، أو السنة لتحريم تلك الحالة»!

دعوات زيارة القدس وهي تحت الاحتلال اقتصرت على رئيس السلطة محمود عبّاس ووزير أوقاف حكومة رام الله محمود الهباش، مع دعم محدود من شخصيات أخرى

• أصدر محمود الهبّاش كتاباً تحت عنوان «زيارة القدس فضيلة دينية وضرورة سياسية»، ضمّنه المواقف الشرعية الدينية والتاريخية والسياسية التي استند عليها الرئيس محمود عباس فى دعوته العرب والمسلمين لزيارة بيت المقدس، مؤكدا وبالمرتكزات نفسها أن فتوى التحريم التي أطلقها الشيخ يوسف القرضاوي لا تمت للدين والسياسة بصلة[٣٠].

• ولدى استقبال رئيس السلطة محمود عباس في ٢٥ / أبريل نيسان ٢٠١٢، بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، وفد الشباب العربي الفلسطيني-الأردني الثالث، جدد عبّاس دعوته لزيارة القدس المحتلة، وبإصرار، حيث قال: «نحن في الفترة الأخيرة كنا في جدال طويل مع العديد من الشخصيات العربية وغير

---

(٢٨)**المدينة المنورة**، ٢٠ / ٣/ ٢٠١٢، «الهباش: زيارة القدس ليست تطبيعا وفتاوى التحريم خدمة لإسرائيل».

(٢٩)**اليوم السابع القاهرة**، ٢٩ / ٣/ ٢٠١٢، «عباس: لا يوجد نص فى القرآن أو السنة يحرِّم زيارة القدس».

(٣٠)**موقع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية** – رام الله http://www.pal-wakf.ps/ar/?p=٦٦٩

- العربية، حول زيارة القدس والأقصى، حيث إن بعضهم قال، (إن هذه الزيارة حرام)، وتابع «لكن ثبت لهم وللجميع بأن زيارة القدس لم تحرَّم أ صلاً لا في القرآن ولا في السُنَّة، بالعكس تماماً، فالرسول عليه الصلاة والسلام قال، «**لا تُشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام ومسجدي هذا ،والمسجد الأقصى**».

وأشار إلى «أنه لم يرد في القرآن إطلاقاً أية كلمة تشير إلى التحريم، والتحريم يحتاج إلى نص، ولا يستطيع أحد كائنًا من كان، سواء كان مفتياً أو عالمًا أو رجل دين أن يحرِّم، لأن الذي يحرِّم هو الله سبحانه وتعالى، وما عدا ذلك فإن الناس تجتهد»، مضيفاً «هذه المواجهة كانت شديدة وحامية بيننا وبين بعض الإخوة العلماء الذين نقدرهم ولكن هم خلطوا الدين بالدنيا والدين بالسياسة والحزبية بالإسلام فكانت النتيجة أنهم جانبوا الحق والعدل ... »إن الأرض الفلسطينية مرت باحتلالات كثيرة، ففي زمن الصليبيين احتلت القدس أكثر من مئة عام، وكان الناس يأتون ويقدِّسون ويزورون القدس ويقيمون في فلسطين[٣١].

ومع كل تلك المحاولات والتشجيع المستمر، وبعد زيارة مفتي مصر علي جمعة، تباينت الآراء، من جديد داخل مصر تحديداً حول تلك الزيارة، وتلخصت المواقف في مصر بما يلي:

المؤيدون لزيارة القدس فى ظل الاحتلال:

الدكتور سالم عبد الجليل

أكد الدكتور سالم عبد الجليل وكيل وزارة الأوقاف لشئون الدعوة المكانة الكبيرة للقدس والمسجد الأقصى فى قلوب المسلمين جميعاً لما تمثله من شان دينى وقومى معرباً عن دعمه لمطالبات بعض المسئولين الفلسطينيين على المستوى الديني والسياسي بتنظيم رحلات دينية لإعمار المسجد الأقصى، ودعم المقدسيين وأن هذا التوجه لا يعنى مطلقاً الموافقة على الإجراءات الإسرائيلية التعسفية ضد أهل الأقصى بل رفض تلك الممارسات، كما أعرب عبد الجليل عن اعتقاده بأن زيارة القدس من عموم المسلمين تدعم وتساند أهلها فى مواجهة الصهاينة وقد تغيِّر الواقع على الأرض، وتفرض سياسة الأمر الواقع، وتقول للعالم: إن المسلمين لن يفرَّطوا في القدس الشريف مع احترامه للرأى الآخر الداعم لرفض زيارة القدس تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلي.

---

(٣١)وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، ٢٥ / أبريل نيسان ٢٠١٢، «الرئيس:زياراتكم دعم حقيقي لصمودنا ونحن بحاجة لأشقائنا وزيارة القدس لم تحرَّم لا في القرآن ولا السنة».
http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=١٢٩٣٧٩

الدكتور محمود حمدي زقزوق

يرى الدكتور محمود حمدى زقزوق وزير الأوقاف الأ سبق وعضو «مجمع البحوث الإ سلامية» أن زيارة المسجد الأقصى يعزز صمود أهل القدس والفلسطينيين فى موجهة الإجراءات التعسفية التى يتعرضون لها، مشيرًا إلى أنه كان من أوائل الداعين لزيارة المسجد الأقصى والقدس الشريف وقت توليه وزارة الأوقاف المصرية .

الدكتور عبد الغفار هلال

أكد الدكتور عبد الغفار هلال الأ ستاذ بجامعة الأزهر وعضو «مجمع البحوث الإ سلامية» بأن الصلاة في المسجد الأقصى مطلوبة شرعاً ، فالنبي ﷺ قال «**لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا**» فهذا الحديث دعوة للسفر، وإلى العزيمة للصلاة في المسجد الأقصى لأنه يمثل أحد ثلاثة مساجد التي يدعو الإسلام إلى زيارتها، وإلى الصلاة فيها، وعلى ذلك فإن زيارة المفتى إلى القدس والصلاة فى المسجد الأقصى جائزة شرعًا، و صحيحة ولا غبار عليها ونحن هنا نفرِّق بين السياسة وبين الدين فأمر احتلال المسجد الأقصى مسألة سياسية يجب على أهل السياسة أن يعملوا من أجل تخليص المسجد الأقصى الأسير من الاحتلال ، ويجوز دينيًا للمسلمين أن يصلوا فى المسجد الأقصى .

***

المعارضون لزيارة القدس في ظل الإحتلال

شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب

يأتي على رأس هؤلاء العلماء شيخ الأزهر ،الدكتور أحمد الطيب الذي أعلن تمسكه بموقفه السابق بعدم زيارة القدس في تحت الاحتلال الإسرائيلى دعم أهل القدس بوسائل أخرى عديدة من داخل وخارج القدس دون زيارة المسجد الأقصى رغم مكانته الدينية الكبيرة في نفوس المسلمين باعتباره أولى القبلتين وثالث الحرمين وهو الموقف الذي من المقرر التأكيد عليه في الجلسة الطارئة لمجمع البحوث غدًا.

***

الدكتور محمد عمارة

يدعم علماء آخرون منهم الدكتور محمد عمارة عضو «مجمع البحوث الإسلامية» رأى الأزهر بعدم زيارة القدس الشريف فى تحت الاحتلال الصهيونى لها معتبرا ذلك غير مناسب الآن إلا بعد تحرير المسجد الأقصى، وإعادة الحقوق لأصحابها.

الدكتور أحمد عمر هاشم

وطالب الدكتور أحمد عمر هاشم ـ عضو مجمع البحوث الإسلامية، كل مسلم وعربى أن يلتزم بالقرارات والمواثيق التى تقرها الدول العربية والإسلامية فى مسألة زيارة القدس والمسجد الأقصي، فإذا رأت الدول العربية بأن زيارة القدس من خلال تأشيرة الكيان الصهيونى بمثابة «تطبيع» مع إسرائيل فيجب الالتزام بهذه القرارات، ونحن كمسلمين لا نعترف بالكيان الصهيونى لأنه مغتصب للقدس والمسجد الأقصى، وزاد هذا الاغتصاب فى الفترة الأخيرة من خلال اقتحام اليهود المسجد الأقصى، وتدنيس أرضه الطيبة، وامتهان حقوق الإنسان، المسلم والعربي.

كما شدد الدكتور عمر هاشم بأنه إذا كان لابد من زيارة القدس أو الصلاة فى المسجد الأقصى فإنه يجب أن تكون التأشيرة من السلطة الفلسطينية ،أو من خلال طائرات خاصة.

الدكتور نصر فريد واصل

ورفض الدكتور نصر فريد واصل، مفتي مصر الأسبق، الدعوة لزيارة القدس كخطوة لكسر الهيمنة الصهيونية عليه، ويقول «زيارة القدس وهي تحت الاحتلال الصهيوني تعد نوعًا من (التطبيع)، وقد يؤدي الأمر إلى الإيحاء بأن مشكلة احتلال القدس قد حُلَّت بدليل أن زيارتها أصبحت مفتوحة للجميع، ولا داعي لمسألة الاستقلال والمطالبة برفع يد الصهاينة عن القدس».

وأضاف واصل أن نصرة القدس، بشكل عملي تأتي عبر تدعيم «المقدسيين» سياسياً واقتصادياً؛ لتثبيت تواجدهم داخل القدس ليكونوا شوكة في حلق مخطط التهويد، وإثارة الأمر بشكل منهجي مع منظمات حقوق الإنسان، وذلك مع الاستمرار في حظر (التطبيع) السياسي أو الثقافي أو الاقتصادي مع إسرائيل»، أما زيارة القدس باستخدام تأشيرات صهيونية يكرِّس الخضوع للصهاينة والإقرار بحقهم في السيطرة على القدس، وقد يكون الأمر مدخلاً للتطبيع، ويُستثنى الفلسطينيين من هذا الأمر، لأنهم واقعون تحت احتلال ومضطرين شرعًا وقانونًا لاستخدام التصاريح الصهيونية في الدخول إلى القدس أو الخروج منها.

الدكتور صفوت حجازي

انتقد الدكتور صفوت حجازي قبول بعض الدعاة بزيارة القدس، تحت زعم الصلاة بالمسجد الأقصى أو زيارة المقدسات الإسلامية هناك، مشيرًا إلى أن «سقطات الدعاة تكون صادمة للشعوب إضافة إلى أن الدعاة هم القدوة، وإقبالهم على مثل تلك السقطات قد تدفع من خلفهم إلى الانجرار إلى نفس السقطات».

وأردف حجازي :«لا أوافق على هذه الدعوة ولا يوافق عليها أي مسلم.. وتعد لونًا من ألوان (التطبيع) ولكي أذهب إلى القدس لا بد أن أحمل تأشيرة دخول إسرائيلية، وهذا يعد اعترافا بالاحتلال»، متسائلاً «ماذا ينفع الفلسطينيون من ذهاب مليون أو أكثر من المسلمين للمسجد الأقصى،هل هذه نصرة؟»».

الدكتور جمال عبد السلام

دعا الدكتور جمال عبد السلام ، رئيس لجنة القدس باتحاد الأطباء العرب ، المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية في العالم العربي إلى تفعيل فتوى الأزهر الشريف، التي أكد عليها الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب مؤخرًا بعدم جواز زيارة المسلمين للقدس في تحت الاحتلال.

***

الدكتور يوسف القرضاوي

أعلن الدكتور يوسف القرضاوي رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، رفضه القاطع لزيارة مفتي الديار المصرية الدكتور، علي جمعة للقدس، مؤكدًا أنه أيًّا كانت الاعتبارات التي ساقها الشيخ جمعة، أو سيقت للدفاع عن موقفه فلا أرى إلا أن التوفيق قد خانه، ويغفر الله لنا وله، ما كان أغناه وأغنى المسلمين عن هذه الزيارة.

وأشار القرضاوي إلى أن تحريم الزيارة يرتكز على ما يوجبه الإسلام على المسلم من مقاطعة عدوه، اقتصاديًّا، واجتماعيًّا، وثقافيًّا، كأحد الأسلحة المتاحة للمسلمين في مواجهة عدوهم[٣٢].

---

(٣٢)صحيفة **الوسط** الالكترونية، ٢٠ / ٤/ ٢٠١٢، أميرة سراج، «زيارة القدس فى ظل الاحتلال الإسرائيلى بعيون رجال الدين».

الجانب السياسي

تنطلق مبررات الدعوة لزيارة القدس تحت الاحتلال من منطلقين، سياسي وديني، وفي تصريحاته ومقالاته وخطبه المتكررة، يسرد محمود الهبَّاش تلك الأسباب والمبررات، والتي يتلخص السياسي منها في:

- لا يجوز ترك المدينة، وحدها
- زيارة السجين ليست تطبيعاً مع السجان؛
- الزيارة تدعم أهل القدس في صمودهم و«خلق حالة من التواصل معهم، وشد أزرهم في وجه ممارسات الاحتلال وسياساته القمعية والتهويدية، وتأكيداً على الحق العربي في القدس خاصة وفلسطين عامة»؛
- فتاوى التحريم صادرة من شخص واحد هو الشيخ يوسف القرضاوي وهي مشبوهة ومريبة وتصب في صالح الاحتلال.
- أهل فلسطين أدرى بالمخاطر والمحاذير، والسلطة هي من يقرر المصلحة
- القدس بحاجة إلى كافة أشكال الدعم والمساندة المادية والمعنوية والمطلوب ليس دعما مادياً على شكل إنساني فحسب وإنما المطلوب ، أيضا دعما اقتصاديا من خلال المشاريع التنموية والاقتصادية والاستثمارية التي تثبت الحق الفلسطيني، وان زيارة القدس تمثل جزءاً مهمًا من هذا الدعم.

الرد على مبررات الزيارة السياسية

وفيما يشبه الإجماع على ضرورة الوقوف مع المقدسيين ودعمهم ونصرتهم، وكذلك الوقوف في وجه محاولات التهويد، فإن هذه الدعوات وربط زيارة المدينة المقدسة تحت الاحتلال بهذا الدعم، يجد من يعارضه من منطلقات سياسية أيضاً منها:

- لا سيادة للسلطة الفلسطينية على القدس أو الضفة الغربية والمتحكم الوحيد في المعابر والمنافذ هو سلطات الاحتلال؛
- الدخول لزيارة القدس والأقصى لا يتم إلا بموافقة وإذن الاحتلال سواء كان بختم على جواز السفر أو بدونه؛
- الزيارة تجمّل وجه الاحتلال وتظهره كراعٍ للأماكن المقدسة، لا يمنع أحداً من زيارتها؛
- الزيارة في تحت الاحتلال تعتبر اعترافاً بأمرٍ واقع وهو السيادة الإسرائيلية على المدينة المقدسة
- لا يوجد أي نوع من الدعم لأهل القدس من تلك الزيارات التي تتم بحسب موافقات الاحتلال

- بشكل سريع وضمن خط سير محدد وفي توقيت متفق عليه؛
- حتى اللحظة كل الزيارات التي تمت «الجفري وجمعة» كانت بحماية الشرطة الإسرائيلية ؛
- الدعم المطلوب للقدس وأهلها ممكن دون القيام بمثل هذه الزيارات الاستعراضية؛
- إن كان الهدف من الزيارة ليس «تطبيعياً»، لماذا لا تقوم السلطة الفلسطينية بتنظيم زيارات من الضفة الغربية إلى مدينة القدس؟!
- وفي ذات الإطار هل يستطيع محمود عباس أو محمود الهباش زيارة القدس والأقصى أو الاقتراب منهما؟
- لا تصب مثل تلك الزيارات إلا في مصلحة الاحتلال، الذي يمنع حتى المقدسيين دون سن معين من دخول المسجد الأقصى، بينما يسمح لشخصيات معينة، كحملة دعائية تجميلية ؛
- زيارات بعض الشخصيات الدينية تغطي على الموقف الإسرائيلي من منع شخصيات دينية فلسطينية من دخول القدس – الشيخ رائد صلاح، والشيخ عكرمة صبري مثالاً
- لا يسمح الاحتلال للمتضامنين حتى الأجانب ممن تعترف دولهم ب«إسرائيل» ،من الدخول، ويعتقلهم لحظة وصولهم ليتم ترحيلهم لاحقاً، أي أن الاحتلال لا يسمح إلا بمن يخدم صورته ودعايته؛
- إذا كانت الزيارات ممكنة وبدون إذن من الاحتلال أو تأشيرة منه، أليس من باب أولى أن يقوم أهالي الضفة الغربية وقطاع غزة بتلك الزيارة أولاً، ومن ثم باقي الفلسطينيين من اللاجئين؟
- هناك وسائل دعم أخرى، بعيداً عن تشريع الاحتلال وزيارة القدس بموافقة وحماية الاحتلال؛
- إذا كانت السلطة الفلسطينية حريصة على القدس والمقدسات، ما هي الخطوات العملية التي قامت بها للدفاع عنها باستثناء الدعوات المتكررة لزيارة المدينة؟!

وللتأكيد على ما سبق، وبأن الاحتلال المتحكم الأوحد في الداخل والخارج، نورد بعض الأحداث التي منعت فيها سلطات الاحتلال الوصول للقدس، بينما سمحت للجفري وجمعة بدخولها، وهو ما يثبت «التطبيع» المجاني، وأن مثل تلك الزيارات توافق هوى الاحتلال وتدعمه بدلاً من دعم المقدسيين:

- ١١ تشـــرين الثاني / نوفمبر٢٠٠٧ منعت ســـلطات الاحتلال الإســـرائيلي رئيس طاقم المفاوضـــات الفلســـطينية أحمد قريع من دخول مدينة القدس للمشـــاركة في اجتماع كان مقررا بين طاقمي المفاوضـــات الفلسطيني والإسرائيلي(٣٣).
- أعلن منظمون لفعاليات ثقافية للاحتفال بمدينة القدس عاصـــمة للثقافة العربية لعام ٢٠٠٩ الثلاثاء أن الشرطة الإسرائيلية منعت مهرجاناً في المسرح الوطني (الحكواتي) في القدس للإعلان عن الفائز بتصميم شـعار القدس عاصـمة للثقافة العربية، و صـرح جمال غوشـة مدير عام المسـرح الوطني لرويترز «سـلمتنا الشــرطة الإســرائيلية قراراً خطياً موقعًا من وزير الأمن الداخلي بالعبرية مع ترجمة له بالعربية قبل موعد الاحتفال بعشر دقائق يمنع فيه إقامة هذا الحفل بحجة أنه نشاط للسلطة الفلسطينية(٣٤)؛
- ١٩ تشـــرين الثاني / نوفمبر٢٠٠٩ منعت ســـلطات الاحتلال المنتخب التونســـي و رئيس اللجنة الأولمبية الوطنية من دخول القدس(٣٥).
- ٢٣ آذار / مارس٢٠١٠ منعت سلطات الاحتلال دخول زوجة رئيس السلطة محمود عباس للقدس برفقة والدة الرئيس الشيشاني، حيث أعادتها أدراجها وعزت سبب الرفض إلى خشية اعتبار الخطوة اعترافًا بالسيادة الفلسطينية على المسجد الأقصى، وأدعت أن السلطات الإسرائيلية لا تسمح بمرافقة شخصيات فلسطينية لشخصيات أجنبية في المسجد الأقصى(٣٦).
- ٠٤ نيسان/ أبريل٢٠١١ ،رفضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، منح عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عباس زكي، تصريحا لزيارة حفيدته التي تخضع للعلاج في مستشفى هداسا- عين كارم بالقدس(٣٧).
- ســلطات الاحتلال تمنع المســيحيين من الصــلاة في كنيســة القيامة، حيث قال الأمين العام للهيئة الإســلامية المســيحية لنصــرة القدس ١٥/ ٤/ ٢٠١٢ «إن الوقت الذي تمنع فيه ســلطات الاحتلال أبناء القدس والفلسطينيين من حمل بطاقة الهوية الزرقاء للتجول داخل مدينة القدس، تسمح ليهود العالم بذلك»، ونصبت قوات الاحتلال الإسرائيلى حواجز عدة حول كنيسة القيامةِ، لمنعهم من الدخول، كما أغلقت أبواب سور القدس وكل الشوارع والطرقات المؤدية إلى المدينة ما تسبب في تجمهر عدد كبير من الفلسطينيين

---

(٣٣)**وكالة معا الإخبارية**، ١١ / ١١/ ٢٠٠٧، «إسرائيل تمنع أبو علاء قريع من دخول القدس».

(٣٤)**إيجي نيوز**، ٢٥ / ٥/ ٢٠٠٨، «إسرائيل تمنع حفل إعلان شعار القدس عاصمة الثقافة العربية».

(٣٥)**تلفزيون فلسطين** ١٩ / ١١/ ٢٠٠٩.

(٣٦)**يديعوت أحرانوت** ٢٤ / ٣/ ٢٠١٠، «إسرائيل تمنع زوجة عباس من دخول القدس».

(٣٧)**فرانس برس**، ٤ / ٤/ ٢٠١١، «إسرائيل تمنع عباس زكي من زيارة حفيدته المريضة بالقدس».

- والمسيحيين حول الحواجز فيما تم فتحه لعدة ساعات بعد وصول وفود القناصل الأجانب من جميع الدول العربية والأجنبية[٣٨].

وللتدليل على إصرار سلطات الاحتلال على ممارسة «السيادة» على مدينة القدس، والانتقائية في السماح بدخول القدس من عدمه، لا أوضح مما قيل ونُشر يوم أعلن الشيخ محمد العريفي نيته زيارة القدس، قبل التراجع عن ذلك بعد مراجعته من قبل العلماء:

«بخصوص الخبر الذي نُشر عن زيارة الشيخ العريفي للقدس، أعلنت وزارة خارجية الكيان الصهيوني أنها لم تتلق طلباً لمنح تأشيرة دخول للشيخ محمد العريفى، وأنهم لا يعلمون شيئاً عن إعلان نيته زيارة القدس، جاء ذلك في أول رد رسمي على إعلان الشيخ محمد العريفى عن نيته زيارة القدس الأسبوع القادم».

وقال مصدر في بلدية القدس حسب ما نقلته صحيفة جورزاليم بوست: إن الشيخ محمد العريفى لن يدخل إسرائيل، ولاسيما عاصمتنا القدس، محذراً من أن إسرائيل لن تسمح بأية محاولات لإثارة العنف.

وأضاف المصدر إن القدس تحت السيادة الإسرائيلية مفتوحة لكل الناس من أنحاء العالم ومن كل الأديان، ومع ذلك فإن أية محاولات سياسية لإثارة العنف في «عاصمتنا»، لن يسمح بها، فالمدينة تغلي بالغضب، بالفعل.

وتحت عنوان «زيارة رجل الدين السعودي .. حرب دينية دبلوماسية من أجل القدس»، قال موقع القناة السابعة بتلفاز الكيان الصهيوني « أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية أنها لم تتلق طلباً لمنح تأشيرة دخول للشيخ محمد العريفى، وأنهم لا يعلمون شيئاً عن إعلانه عن نيته زيارة القدس.»

وذلك في إشارة واضحة إلى أن من يدخل القدس لابد أن يكون دخوله من خلال سلطة دولة الاحتلال حصريًا.

وتحت عنوان « رجل دين سعودي ينوى زيارة القدس لدعم مطالب المسلمين حول المدينة »، قالت صحيفة «ها آرتس» الصهيونية « أعلن رجل الدين السعودي في برنامجه التليفزيوني أنه ينوي زيارة القدس الأسبوع القادم، وإذا مضى الشيخ العريفي قدماً في زيارته، ستكون رحلة غير مسبوقة من شخصية سعودية بارزة » في إشارة إلى اعتبار الزيارة نوعاً من «التطبيع». وأبرزت الصحيفة قول العريفى « إنه لا يخشى أي خيانة من اليهود، لأنه يتوكل على الله ويثق به » حسب الصحيفة.

---

(٣٨)**تصريح لقناة الجزيرة الفضائية ١٥ / ٤/ ٢٠١٢.**

وأ ضافت الـصحيفة « لم نتمكن من الو صول إلى المـسؤولين الإ سرائيليين للتعليق على نبأ الزيارة، بـسبب انـشغالهم باحتفالات عيد الفـصح اليهودي». وأردفت الـصحيفة: « يُنظر إلى العريفى على أنه من رجال الدين المعتدلين في السعودية، وهو يشجع الشباب على الاندماج في مجتمعاتهم والمساهمة في الأعمال الإنسانية».

وأضافت الصحيفة « أن العريفى في زيارة حالياً إلى الأردن»(٣٩).

وفي هذا الإطار يجدر التذكير أن مفتي مصر علي جمعة، دخل بموافقة إسرائيلية بل بتنسيق مع وزارة الدفاع الإسـرائيلية، وهو ما أكدته الحكومة الإسـرائيلية من «إن زيارة كل مسـؤول عربي كبير إلى القدس وأماكنها المقد سة تتم فقط بالتنـ سيق مع الـ سلطات الإ سرائيلية، التي توفر للزيارة أيـ ضاً حماية أمنية، وإن زيارة الأمير غازي وضيفه المفتي المصري هي أيضاً خضعت لهذه الشروط(٤٠).

رفض المبررات السياسية واعتبار الزيارة«تطبيعاً »مع الاحتلال جاء من أطراف عدة، نعرض جزءًا منها:

الشيخ رائد صلاح:

غفر الله للشيخ علي جمعة لأنه لو اجتمعت بين يديه مجموعة حقائق كنت على يقين بأنه كان سيرفض هذه الزيارة .

عدت قبل يومين إلى أر ضي المباركة.... ومن المطار اقتادوني إلى محطة شـرطة المطار وسـلموني أمراً عسـكرياً يمنعني من دخول القدس، فكيف نفسـر أن هذا الاحتلال العسـكري يمنعني من دخول القدس وفي نفس الوقت يسمح لبعض الشخصيات العربية المسلمة من دخول قلب القدس وهو الأقصى؟».

الشيخ عكرمة صبري:

«إن زيارة القدس المحتلة للصلاة في المسجد الأقصى بتأشيرة إسرائيلية وبتصريح من الإحتلال، (تطبيع) وإقرار بشرعية الاحتلال الإسرائيلي للمدينة»

«مفتي مـ صر انتهك جميع المحارم وتعدى كل الخطوط بزيارته للاقـ صى، وكذب على الـ شعب المـ صري والمسلمين بكلامه: إنه لم يرَ جنديًا إسرائيليًا داخل ساحاته».

الشيخ كمال الخطيب نائب رئيس الحركة الإسلامية في فلسطين٤٨:

الكيان الصهيوني يطرد المتضامنين الأجانب من مطار بن غوريون ولا يسمح لهم بالنزول من الطائرة، في حين يسـمح لمفتي مصـر وغيره بالوصـول للقدس، ويأتي البعض ليقول إن ذلك يأتي في إطار تعزيز صـمود القدس!

---

(٣٩)موقع **نور الإسلام** وموقع **سي إن إن** العربي، ٠٦ / ٤/ ٢٠١٠، «الشيخ العريفي لن يدخل عاصمتنا القدس».

(٤٠)الشرق الأوسط اللندنية ٢٠ / ٤/ ٢٠١٢، «الحكومة الإسرائيلية: زيارة أي مسؤول عربي للقدس تتم فقط بالتنسيق معنا».

د. عزمي بشارة:

«قد منعت إسـرائيل أخيراً زيارة المتضـامنين الأجانب (رغم أنهم من دول صـديقة لإسـرائيل وحيث لا شـبهةُ تطبيعٌ)، وأعادتهم من المطار. فلماذا تسـمح بزيارة المتضامنين العرب؟

سـوف تسـمح بزيارة المسـؤولين العرب فقط لأنها تفيد في منح الشـرعية للسـيادة الإسرائيلية وسوف تمنع أي تدفق جماهيري نضالي.

فماذا يبقى من هذا كله؟

يبقى التطبيع».

موسى أبو مرزوق:

«القدس تريدنا يا سيادة المفتي فاتحين ولا تريدنا زائرين تحت حراب من يدنسون حرمها ويهددون مستقبلها ويحرقون منبرها، ويمنعون أهل القدس من الصلاة فيها».

الأزهر الشريف:

«زيارة المفتي علي جمعة للقدس والمسجد الأقصى وهما تحت الاحتلال مرفوضة»

الإعلامي المختص بشؤون القدس محمد صادق :

«الاحتلال يريد أن يصـدِّر نفسـه للعالم بأنه حريص على حرية الأديان وانه يسـمح للمسـلمين بدخول الأقصى كما يسمح لليهود بذلك وعندها ستصبح دولة الاحتلال « بنظر العالم » خير مؤتمن على المسجد الأقصى المبارك وهكذا يتم تشريع دخول المستوطنين إلى ساحات الأقصى ومساواتها بالسواح الأجانب والسواح، القادمين من الدول العربية والإسلامية».

النائب المبعد عن القدس أحـمد عطـون:

«زيارات المسجد الأقصى في تحت الاحتلال (تطبيعاً) معه وتجميلاً لصورته، ويأتي ذلك في الوقت الذي تُمنع فيه شخصيات بارزة من دخوله وتُفتح ساحاته للبعض بحماية الأمن الإ سرائيلي وتعتبر هذه الزيارات مبرراً للاحتلال لجلب آلاف السياح واليهود من الخارج إلى الأماكن الإسلامية المقدسية».

مبررات زيارة القدس تحت الاحتلال ضعيفة ولا تحظى بتأييد وطني أو سياسي، ولا تحقق حتى المعلن منها.

الجانب الديني

مع المبررات السـياسـية السـابقة، كان هناك إخراج ديني لدعوات زيارة القدس، ومحاولات لحصر معارضة الزيارة بفتوى الشيخ يوسف القرضاوي، الذي تعرض ويتعرض لهجوم شـرس من قبل رئيس السـلطة محمود عبّاس، ووزير أوقافه محمود الهبّاش، واعتبار أن فتوى تحريم زيارة القدس هي فقط من الشيخ القرضاوي دون غيره، ليتم تصوير الأمر وكأنه رأي شخصي شذ عن إجماع العلماء!

طغى الخطاب الديني على دعوات السلطة الفلسطينية لزيارة القدس المحتلة.

اسـتند محمود عبّاس ، ومحمود الهباش وبشـكل كبير على الخطاب الديني، وعلى ضرب الأمثلة من السيرة النبوية والتابعين، وعلى آيات قرآنية وأحاديث شـريفة، وصـولاً إلى إصـدار الهبّاش كتاباً في هذا الشـأن، يعتبر زيارة القدس فريضـة وواجب ديني.

وحيث إن الاعتماد على الخطاب والتأصـيل الديني كان أسـاسـاً للحملة على من خالف عباس والهبّاش الرأي، واعتبار الشيخ القرضاوي على سبيل المثال مخالفاً لنصوص القرآن والسنة، بسبب ضعف الحجة السياسية المرتكزة على دعم المقدسيين من خلال الزيارات، وبسبب المواقف السياسية المطبعة أصلاً للسلطة الفلسطينية، ومنع رموزها من دخول القدس، كان لابد من تناول هذا الجانب بشكل مستفيض.

لقد أفتى الشيخ القرضاوي، قبل قرابة العشر سنوات، بحرمة زيارة القدس والأقصى لغير الفلسطينيين، لكنه لم يكن الوحيد في هذه الفتوى، بل سـبقه إليها علماء كبار، وهيئات معتبرة، وأيّد فتواه الكثيرون، إلا أن حملات السلطة الفلسطينية لا ترى إلا فتواه.

وفي معرض رده على زيارة مفتي مصـر علي جمعة لمدينة القدس المحتلة، أعاد الدكتور القرضـاوي تجديد فتواه ومعلقاً أيضاً على الزيارة:

رد الشيخ القرضاوي على زيارة مفتي مصر علي جمعة للقدس المحتلة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه، وبعد :

فقد أصدرت من قديم فتوى بتحريم زيارة القدس، ونشرتها في كتابي فتاوى معاصرة، ونشرت منذ ما يزيد على عشر سنوات، وقد أسستها على عدة أمور :

أولاً: ما يوجبه الإســلام على المســلم من مقاطعة عدوه، مقاطعة اقتصــادية واجتماعية وثقافية، في أحد الأسلحة المتاحة للمسلمين هي مواجهة عدوهم .



ثانياً: إن تعاملنا مع الأعداء يشــد من أزرهم، ويقوِّي دعائم اقتصادهم، ويمنحهم قدرة على استمرار العدوان علينا، بما يربحون من ورائنا، وما يجنونه من مكاســب مادية. وأخرى معنوية لا تقدر بمال. فهذا لون من التعاون معهم، وهو تعاون محرَّم يقينًا، لأنه تعاون على الإثم والعدوان. قال تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ ﴾ [المائدة:٢].

ثالثاً: أن التعامل مع الأعداء المغتصبين استقبالاً لهم في ديارنا، و سفرًا إليهم في ديارهم، يكسر الحاجز النفسي بيننا وبينهم، ويعمل ــ بمضي الزمن ــ على ردم الفجوة التي حفرها الاغتصاب والعدوان، وقد قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ ﴾ [الممتحنة:١]، وهذا ما يعبرون عنه بــــ (التطبيع) (أي جعل العلاقات بيننا وبينهم طبيعية)، كأن لم يقع اغتصــاب ولا عدوان. وهم لا يكتفون اليوم (بالتطبيع) الاقتصادي، إنهم يسعون إلى (التطبيع) الاجتماعي والثقافي والديني وهو أشد خطرًا.

رابعا: إن اختلاط هؤلاء الناس بنا، واختلاطنا بهم، بغير قيد ولا شــرط، يحمل معه أضــرارًا خطيرة بنا، وتهديدًا لمجتمعاتنا العربية والإسلامية، بنشر الفساد والرذيلة والإباحية التي رُبوُّا عليها، وأتقنوا صناعتها، وإدارة فنونها، لهذا كان سد الذرائع إلى هذا الفساد المتوقع فريضة وضرورة: فريضة يوجبها الدين، وضرورة يحتمها الواقع.

في ضوء هذه الاعتبارات نرى أن السفر أو السياحة إلى دولة العدو الصهيوني ــ لغير أبناء فلسطين ــ حرام شرعًا، ولو كان ذلك بقصد ما يسمونه (السياحة الدينية) أو زيارة المسجد الأقصى، فما كلف الله المسلم أن يزور هذا المسجد، وهو أسير تحت نير دولة يهود، وفي حراسة حراب بني صهيون، بل الذي كُلِّف المسلمون به هو تحريره وإنقاذه من أيديهم، وإعادته وما حوله تحت الراية الإسلامية .

إننا جميعًا نَحِنُّ إلى المسجد الأقصى، ونشتاق إلى شد الرحال إلى رحابه المباركة، ولكنا نبقي شعلة الشوق متقدة حتى نصـــلي فيه، إن شـــاء الله بعد تحريره وما حوله، وإعادته إلى أهله الطبيعيين، وهم أمة العرب والإسلام.

فهذا بعض ما قلته في هذه الفتوى من قديم، وما كنت أحب أن يخرج الشيخ علي جمعة بشخصه كعالم من علماء المسلمين، ولا بصفته مفتياً للديار المصرية، أكبر بلد عربي، عن هذا الرأي، الذي يكاد يكون إجماعاً بين علماء الأمة الإسلامية في عصرنا هذا .

بل الأكثر من هذا: أن قضـــية تحريم زيارة القدس وهي تحت الاحتلال الصـــهيوني، محل اتفاق وطني، إسلامي مسيحي، فالأزهر حرَّمها على المسلمين في مصر والعالم، والكنيسة الأرثوذكسية حرَّمتها كذلك على أتباعها، وأكدت استمرارها على ذلك من قريب .

ثم كيف نفهم سر المحاولات الحثيثة من أكثر من جهة، على جعل المسلمين في العالم، ولا سيما العربي منه، يزورون المسجد الأقصى، في الوقت الذي تمنع إسرائيل الشيخ رائد صلاح، وهو من فلسطيني (٤٨) من زيارته، وكثيراً ما تغلق أبواب المسجد أمام الفلسطينيين من خارج القدس، أو من هم دون سن الأربعين، تصدهم عن الصلاة فيه، بحجج شتى .

وقد كنت أنتظر أن يقتدي الشيخ علي جمعة بسيدنا عثمان، حين قالت له قريش: إن شئت أن تطوف بالبيت، فطف به. فقال: ما كنت لأفعل حتى يطوف به رسول الله ﷺ .

فليت الشيخ علي جمعة ادخر أمنيته بزيارة المسجد الأقصى حتى يتحرر من أيدي اليهود، ويزوره مع عموم المسلمين، ويصلي إماماً بمن يحررونه من أيدي اليهود، أو يلقى الله سبحانه وتعالى وهو شهيد على ما في قلبه من حب للمسجد الأقصى .

وأيًا كانت الاعتبارات التي ساقها الشيخ علي جمعة، أو سيقت للدفاع عن موقفه، فلا أرى إلا أن التوفيق قد خانه، ويغفر الله لنا وله، ما كان أغناه وأغنى المسلمين عن هذه الزيارة[٤١].

---

(٤١)موقع الشيخ القرضاوي

http://www.qaradawi.net/component/content/article/٥٨٠١.html

تركزت ردود ومبررات مطلقي الدعوات ومستنداتهم الدينية على التالي:

- الحديث الشريف: «**لا تُشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا**»؛
- زيارة القدس هي فريضة شرعية وضرورة سياسية، وأنها حق مشروع لجميع المسلمين والمسيحيين، وواجب مقدَّس على المسلمين بنص صحيح السنة النبوية المشرفة؛
- استدلال رئيس السلطة محمود عباس بمعجزة الإسراء والمعراج، وأن النبي ﷺ صلَّى في المسجد الأقصى «ولم يكن الأقصى تحت حكم المسلمين بل تحت حكم الرومانك؛
- الاستدلال بصلاة النبي ﷺ في المسجد الحرام قبل الهجرة، وقال :«ولم يكن هناك اعتراف منه بشرعية الأصنام، بل كان تأكيدًا لحقه المشروع في المسجد الحرام»؛
- استدلال رئيس السلطة وقوله في مؤتمر القمة العربي الأخير في بغداد «وعندما أرادوا أن يزوروا المسجد الحرام بعد الهجرة، اضطر إلى الحصول على موافقة مشركي قريش الذين كانوا يسيطرون على مكة المكرمة، ولا يجرؤ أحد أن يدعي أنه عليه الصلاة والسلام قد (طبَّع) علاقته معهم؛.
- إن زيارة المسلمين للقدس حتى وهي تحت الاحتلال، تتشابه مع زيارة النبي ﷺ للمسجد الحرام بعد صلح الحديبية وهو تحت حكم المشركين، والأصنام تنتشر بالعشرات في داخل الكعبة المشرَّفة وحولها، ولم يقل أحد بأن ذلك كان (تطبيعًا) من الرسول ﷺ مع المشركين أو اعترافًا بشرعية حكمهم لمكة المكرمة، بل كان ذلك تأكيدًا لحقه في المسجد الحرام؛
- إن أحداً أحد من فقهاء المسلمين لم يحرم زيارة القدس والأقصى عندما كان تحت حكم الصليبيين
- إنه لا نص في القرآن يحرِّم تلك الزيارة؛
- إن المسلمين لم يتوقفوا عن زيارة القدس إبان الانتداب البريطاني والمندوب السامي يسكن القدس على قمة جبل المكبِّر المطل على المسجد الأقصى ويشرف على المدينة المقدسة؛
- إن علماء كبار عاشوا في القدس إبان الاحتلال الصليبي منهم الامام الغزالي؛

وقد فنّد العديد من العلماء تلك الاستدلالات، منهم مروان أبو راس تحت عنوان «الرد على من دعا إلى زيارة القدس والأقصى تحت الاحتلال»، وفيه تفصيل ورد ديني وسياسي[٤٢].

---

(٤٢)رد مروان أبو راس، **موقع الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين،**
http://www.iumsonline.net/ar/default.asp?ContentID=٣٩٤٧&menuID=١٠

ولتوضيح التأصيل الشرعي للردود على دعوات زيارة القدس وما سيق من أدلة عليها، هذا رد الشيخ حسام الدين عفانة المؤرخ في ١٨ نيسان/ أبريل٢٠١٢، وفيه أيضاً مواقف لرجالات وعلماء آخرين[٤٣]:

رؤية شرعية نقدية في فتاوى زيارة المسجد الأقصى والقدس بتأشيرة إسرائيلية

يقول السائل:ما قولكم في الفتاوى المتضاربة حول زيارة المسجد الأقصى المبارك والقدس بتأشيرة إسرائيلية،أفيدونا؟

الجواب: كثُر الحديث والنقاش في قضية زيارة المسجد الأقصى والقدس بتأشيرة إسرائيلية، وتحدث فيها جمعٌ كبيرٌ من المشايخ والمفتين والمتعالمين والكتاب والصحفيين والسياسيين وغيرهم، فكانوا بين مؤيدٍ لها ومعارض،ولتجلية القول في هذه النازلة المعاصرة من ناحية شرعية لا بد من تبيان الأمور التالية:

أولاً: قضية زيارة المسجد الأقصى والقدس بتأشيرة إسرائيلية، نازلة فقهية معاصرة، تحتاج إلى تأصيلٍ فقهيٍ وفق ضوابط دراسة النوازل الفقهية عند العلماء، ومن هنا يُستبعدُ قولُ غير أهل الشرع في بيان الحكم الشرعي فيها.

ثانياً: هذه القضية مسألةٌ معاصرةٌ، لم يرد بخصوصها نصوصٌ خاصةٌ من الكتاب والسنة، وبناءً على ذلك تبحث وفق ما قاله الفاروق عمر رضي الله عنه في كتابه الشهير لأبي موسى الأشعري ﵁ حيث قال: [ثم الفهمَ الفهمَ فيما أدلي إليك، مما ليس في قرآنٍ ولا سنةٍ، ثم قايس الأمور عند ذلك، واعرف الأمثال والأشباه، ثم اعمد إلى أحبها إلى الله فيما ترى، وأشبهها بالحق] إعلام الموقعين١/ ٦٨.

ومن المعلوم أن النصوص من كتاب الله ومن سنة النبي ﷺ ما نصت على كل الجزئيات، قال الإمام الشاطبي: [الشريعة لم تنص على حكم كل جزئية على حدتها، وإنما أتت بأمورٍ كليةٍ وعباراتٍ مطلقةٍ تتناول أعداداً لا تنحصر، ومع ذلك فلكل معينٍ خصوصيةٌ ليست في غيره ولو في نفس التعيين] الموافقات٤/ ٩١.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض كلامه عن الحشيشة: [وأما قول القائل: إن هذه ما فيها آيةٌ ولا حديثٌ: فهذا من جهله؛ فإن القرآن والحديث فيهما كلماتٌ جامعةٌ هي قواعد عامة وقضايا كلية. تتناول كل ما دخل فيها وكل ما دخل فيها فهو مذكورٌ في القرآن والحديث باسمه العام وإلا فلا يمكن ذكر كل شيء باسمه الخاص] مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٤/ ٢٠٦.

---

(٤٣) شبكة يسألونك الإسلامية، فضيلة الشيخ أ.د حسام الدين عفانة،« رؤية شرعية نقدية في فتاوى زيارة المسجد الأقصى والقدس بتأشيرات إسرائيلية»، ٢٠ أبريل/ نيسان ٢٠١٢
http://www.yasaloonak.net/٢٠٠٨-٠٩-١٨-١١-٣٦-٢٦/٢٠٠٩-٠٧-٠٧-١٢-٢٢-٥٩/١٣٥٤-٢٠١٢-٠٤-٢٠-٠٢-٣١-٤٥.html

ثالثاً: عند دراسة المسائل الشرعية عامة والنوازل المعاصرة يجب التجرُّد في البحث، ومجانبة الأهواء، وترك الاستطالة في أعراض أهل العلم، وإن خالفوا في مسائل، فإن العلم رحمٌ بين أهله، ووشيجة العلم أقوى من وشيجة القربى والنسب، والعلم ذمةٌ بين المشتغلين به، ويجب إحسان الظن بأهل العلم عملاً بقول النبي ﷺ: (إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث) [متفق عليه]، وينبغي ترك النيات لرب الأرض والسموات.

رابعاً: هنالك توسعٌ ظاهر ومبالغة غير محمودة في زماننا في إطلاق الألقاب والصفات على المنتسبين للعلم الشرعي، نحو العالم العلامة، والإمام الأكبر، والداعية الإسلامي، والمفكر الإسلامي، وكذلك فإن كثيراً من حملة الشهادات العليا في العلوم الشرعية، تحملهم شهاداتهم ولا يحملونها!

خامساً: تسييس الفتوى من الأمور التي تُخرج الفتوى عن جادة الصواب، فإذا سيقت الفتوى موافقةً للسياسة، فالغالب ألاّ تنضبط بالضوابط الشرعية، فلا يجوز جعل الدين عامةً والفتوى خاصةً مطيةً لتحقيق أهدافٍ سياسيةٍ ،أو إرضاءً للحكام.

سادساً: للمسجد الأقصى المبارك مكانةٌ عظيمةٌ عند أهل السنة والجماعة، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا ۚ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١﴾ ﴾ [الإسراء].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال:«**لا تُشدُّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام، ومسجد الرسول ﷺ والمسجد الأقصى**» رواه البخاري ومسلم.

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ (أن سليمان بن داود عليه السلام لما بنى بيت المقدس سأل الله عز وجل خلالاً ثلاثةً : سأل الله عز وجل حكما يصادف حكمه فأوتيه، وسأل الله عز وجل مُلكاً لا ينبغي لأحدٍ من بعده فأوتيه، وسأل الله عز وجل حين فرغ من بناء المسجد، ألاّ يأتيه أحدٌ لا ينهزه إلا الصلاة فيه أن يخرجه من خطيئته كيوم ولدته أمه). رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وابن حبان وهو حديث صحيح كما قال العلامة الألباني في صحيح الجامع.

وعن أبي ذر رضي الله عنه قال:(تذاكرنا، ونحن عند رسول الله ﷺ أيهما أفضل أمسجد رسول الله ﷺ أم بيت المقدس؟ فقال رسول الله ﷺ: «**صلاة في مسجدي هذا أفضل من أربع صلوات فيه ولنعم المصلى هو، وليوشكن لأن يكون للرجل مثل شطن فرسه من الأرض حيث يرى منه بيت المقدس خير له من الدنيا جميعاً**».

رواه الحاكم والطبراني والطحاوي وغيرهم. وصححه العلاَّمة الألباني، بل قال عنه إنه أصح ما جاء في فضل الصلاة في المسجد الأقصى، السلسلة الصحيحة حديث رقم ٢٩٠٢، ومع ثبوت هذه الفضائل للمسجد الأقصى المبارك فإن زيارته سنةٌ مستحبةٌ، وليست واجبة باتفاق أهل العلم، وعلى ذلك تدل النصوص الشرعية، وعليه فالقول بأن زيارة الأقصى والقدس تُعد واجباً وفريضةً شرعيةً، دعوى باطلةٌ شرعاً، كما قال بعض المؤيدين للزيارة: [يجب على المسلمين زيارة القدس].

واستدل بعض الصحفيين على وجوب زيارة المسجد الأقصى المبارك بحديث شد الرحال المذكور سابقاً، وهذا الحديث لا دلالة فيه على الوجوب المزعوم باتفاق أهل العلم.

سابعاً: القول بتحريم زيارة المسجد الأقصى والقدس بتأشيرة إسرائيلية، مسألةٌ أثيرت منذ أكثر من أربعين سنة، ولم يكن الشيخ الدكتور القرضاوي هو أول من أثارها، بل سبقه إلى ذلك عددٌ من العلماء، منهم شيخ الأزهر السابق، الشيخ الدكتور عبد الحليم محمود حيث رفض أن يكون مع السادات في زيارته للقدس.

وكذلك الشيخ جاد الحق علي جاد الحق شيخ الأزهر ومفتي مصر السابق حيث قال: [إن من يذهب إلى القدس من المسلمين آثم آثم... والأولى بالمسلمين أن ينأوا عن التوجه إلى القدس، حتى تتطهر من دنس المغتصبين اليهود، وتعود إلى أهلها مطمئنة يرتفع فيها ذكر الله والنداء إلى الصلوات .وعلى كل مسلمٍ أن يعمل بكل جهده من أجل تحرير القدس ومسجدها الأسير].

وكذلك الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر السابق حيث قال: [إن تلك الزيارة لن تتم في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وإن ذلك ينطبق على كل علماء المؤسسة الأزهرية الذين يتبنون الموقف نفسه] وقال، أيضاً: [أرفض زيارة القدس، وهي مكبَّلة بسلاسل قوات الاحتلال الإسرائيلية؛ لأن زيارة أي مسلمٍ لها في الوقت الراهن يُعد اعترافاً بمشروعية الاحتلال الإسرائيلي، وتكريساً لسلطته الغاشمة].

وكذلك الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الحالي الذي قال: [إن زيارة القدس لا تحقق مصلحةً للمسلمين، لأنها تتم في ظل احتلال إسرائيلي وبإذن من سلطات الاحتلال].

وكذلك الدكتور نصر فريد واصل، مفتي مصر السابق حيث قال: [لن أزور القدس والمسجد الأقصى إلا بعد تحريرهما من وطأة الاحتلال الإسرائيلي، لأن زيارتي لها الآن أو أي مسلم على مستوى العالم تُعد تكريساً للاحتلال، واعترافاً بمشروعيته... لكن بإذن الله تعالى سأزورها ونزورها جميعاً وهي حرة مسلمة... وهذه المدينة المقدسة أمانة في عنق المسلمين، ولابد أن يبذل الجميع كل الجهد لتحريرها واستردادها بأية طريقةٍ من الطرق].

وكذلك الشيخ فوزي الزفزاف وكيل الأزهر الأسبق وعضو مجمع البحوث الإسلامية الذي أيد تحريم الزيارة للقدس، [ولكن بشرط أن نبذل كل ما نملك لتحرير المسجد الأقصى... وإن زيارة المسلمين من غير الفلسطينيين للأقصى يعطي شرعية لإسرائيل لاحتلال القدس والمسجد الأقصى].

وكذلك الدكتور عبد المعطي بيومي عضو «مجمع البحوث الإسلامية»بالأزهر الذي قال: [إن الذهاب إلى القدس الآن يعطي انطباعاً بأن الأمور عادية، ثم أنه يلزم الداخل إلى القدس الحصول على تأشيرة وهو اعتراف بشرعية إسرائيل وأن التواصل يكون بالنصرة والصلة الدائمة عبر المساعدات الفعَّالة التي تعطي قوةً لإخواننا الفلسطينيين].

وكذلك «مجمع البحوث الإسلامية» الذي جدد رفضه زيارة القدس تحت الاحتلال حيث عقد «مجمع البحوث الإسلامية» جلسة طارئة بمشيخة الأزهر الخميس (١٩/ ٤/ ٢٠١٢) برئاسة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر وناقش أعضاء المجمع على مدى ثلاث ساعات متواصلة زيارة المفتي- علي جمعة - للمسجد الأقصى وأعلن المجمع أن الأزهر الشريف يؤكد موقفه الرافض لزيارة القدس والمسجد الأقصى وهما تحت الاحتلال الإسرائيلي وفي ختام جلسته جدد الأزهر الشريف قراره الرافض لزيارة القدس والمسجد الأقصى وهما تحت الاحتلال. وأكد أن الأزهر الشريف استمر علي دعمه لقراره السابق بعدم جواز السفر إلي القدس والمسجد الأقصى وهما تحت الاحتلال الإسرائيلي وذلك لما يترتب عليه من ضرورة الحصول علي تأشيرات من المحتل الإسرائيلي ويعد نوعا من «التطبيع».

وكذلك الدكتور أحمد عمر هاشم عضو مجمع البحوث الإسلامية، والدكتور محمد عثمان شبير والشيخ حامد البيتاوي خطيب المسجد الأقصى ورئيس رابطة علماء فلسطين، والشيخ عكرمة صبري مفتي فلسطين سابقاً وغيرهم كثيرون.

ثامناً: ومن باب أن الشيء بالشيء يُذكر، فإن هنالك بعض رجال الدين من النصارى قالوا بمنع أتباعهم من زيارة القدس ومنهم المطران عطا الله حنا رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس الذي قال: [إنني أرفض زيارة القدس في ظل الاحتلال فهذا موقف مبدئي أتمسك به وسأبقى ولكنني لا أشكك بمصداقية أو وطنية من يخالفونني الرأي. أن الذي يحرر القدس هو ليس زيارتها في ظل الاحتلال وإنما أن يتخذ العرب قراراً استراتيجيًا بتحريرها واستعادتها وهذا القرار لم يؤخذ بعد باستثناء بعض المواقف والمؤتمرات التي تُعقد هنا وهناك].

وقبله البابا شنودة الثالث بطريرك الكرازة المرقسية وبابا الإ سكندرية الذي رفض ذهاب الأقباط للقدس و قال: [الشـعب يعتبر أن ز يارة القدس نوع من (التطبيع) مع إسـرائيل ونحن لا نر غب أن (نطبِّع) مع الإسـرائيليين إلا إذا تمَّ إنهاء احتلال الأراضـي الفلسـطينية وإنني لن أذهب إلى القدس إلا وهي محرَّرة، ولن أعطي جواز سفري للسفارة الإسرائيلية كي أحصل على تأشيرة الدخول].

تا سعاً: ما ساقه المؤيدون لزيارة المسجد الأقصى والقدس بتأ شيرة إ سرائيلية من أدلة لا تنهض لإثبات صـحة الدعوى، فمثلاً القول بأن النبي ﷺ قد صـلى في المسـجد الأقصـى المبارك بالأنبياء والمرسـلين ليلة الإسـراء والمعراج قبل الفتح الإسـلامي، واعتبار ذلك دليلاً على جواز الزيارة، كلامٌ باطلٌ، لأن الأمر يتعلق بمعجزةٍ خارقة للعادة.

وكذلك قياس زيارة المسجد الأقصى المبارك وهو تحت الاحتلال على زيارة النبي محمد ﷺ للمسجد الحرام إثر صلح الحديبية، قياسٌ مع الفارق كما يقول الأصوليون.

وهكذا يقال في بقية الأدلة التي سيقت لتبرير الزيارة.

عاشراً: دعوى أن عدداً من علماء الأمة الكبار قد زاروا المسجد الأقصى والقدس إبان الاحتلال الصليبي لها كما قال أحدهم: [سبق أن وقعت القدس قبل قرونٍ تحت احتلال الفرنجة لـ سنواتٍ وعقودٍ طويلة، فأين فتاوى العلماء بتحريم زيارتها على المسـلمين؟ كان فيها العز بن عبد السـلام سـلطان العلماء، وأبو حامد الغزالي حجة الإسلام، وابن تيمية شيخ الإسلام، فهؤلاء أعلام في العلم والفتوى والجهاد بالكلمة وغيرها في تاريخ الأمة الإسلامية، زاروها ولم يقولوا ـ من خلال ما علمت وقرأت واطَّلعت ـ بأنهم لن يدخلوا القدس ما دامت تحت حراب الاحتلال الصـليبي، بل على العكس من ذلك، فهذا أبو حامد الغزالي دخل القدس وهي تحت الاحتلال الصـليبي من باب الأسـباط، فرأى ٣٦٠ حلقة علم في سـاحات المسـجد الأقصـى المبارك فبكى لانخفاض مستوى إقبال الناس على العلم] .

وأقول هذا الكلام يدل على جهل فاضح بالتاريخ فالعز بن عبد السلام ولد سنة ٥٧٧ هـــ وتوفي سنة ٦٦٠ هـــ أي لما حررت القدس من يد الصليبيين سنة ٥٨٣ هـــ كان عمره ست سنوات، وأما شيخ الإسلام ابن تيمية فمولده سنة٦٦١ هـــ أي بعد تحرير القدس من يد الصليبيين بحوالي سبعين سنة وتوفي ابن تيمية سنة ٧٢٨هـ.

وأما أبو حامد الغزالي فلم يدخل القدس وهي تحت الاحتلال الصليبي بل دخلها قبله بأربع سنين، قال ابن كثير في أحداث سنة ٤٨٨هـ: [وفي ذي القعدة منها خرج أبو حامد الغزالي من بغداد متوجهاً إلى بيت المقدس تاركاً لتدريس النظامية، زاهداً في الدنيا، لابساً خشن الثياب بعد ناعمها، وناب عنه أخوه في التدريس ثم حج في السنة التالية ثم رجع إلى بلده، وقد صنَّف كتاب الإحياء في هذه المدة] البداية والنهاية ١٣/ ٢٤٩.

ومن المعلوم أن القدس سقطت بأيدي الصليبيين سنة٤٩٢ هـ.

وقد حوَّل الصليبيون المحتلون المسجد الأقصى إلى إسطبل لخيولهم، فلم يكن هنالك صلاة ولا حلقات علمٍ ،خلال تلك الفترة التي امتدت حوالي تسعين عاماً؟!

أحد عشر: أن المعتمد الأساسي للمانعين من الزيارة هو النظر في مآلاتها ،وما يترتب عليها من «التطبيع» مع الاحتلال كما قال د.محمد شبير: [فإذا كانت الزيارة تنطوي على تطبيعٍ مع الاحتلال الصهيوني، وإقرارٍ له على احتلال القدس والمسجد الأقصى وباقي فلسطين، فلا تجوز تلك الزيارة، وبخاصة إذا كان الزائر لا يدخل إلى فلسطين والقدس إلا بتأشيرة خاصة من دولة الاحتلال الصهيوني في الأرض المحتلة، أو من إحدى سفاراتها في خارج الأرض المحتلة، فلا يجوز للمسلم المقيم في كافة البلاد أو غيره الحصول على تأشيرة ،بقصد زيارة المسجد الأقصى والقدس. أما إذا كانت تلك الزيارة لا تنطوي على تطبيعٍ مع العدو الإسرائيلي، كما إذا كان الزائر يحمل جواز سفرٍ إسرائيلي، أو هويةٍ إسرائيلية: كالفلسطيني الذي يقيم في المناطق المحتلة قبل عام (١٩٤٨) ولا يزال، والفلسطيني الذي يقيم في الخارج، ولكنه خرج للعمل في الخارج، وهو يحمل إذن خروجٍ ودخولٍ مسبقٍ؛ فيجوز لهم الذهاب لزيارة القدس والمسجد الأقصى والصلاة فيه] وهذا نظر سديد، وفقهٌ حسن.

ثاني عشر: مئات آلاف الفلسطينيين ممنوعون من زيارة المسجد الأقصى المبارك، ومن الصلاة فيه، بل كثيرٌ من أهل القدس ممنوعون من ذلك. ومنهم العلماء والدعاة.

ثالث عشر: آلاف الفلسطينيين يعيشون في القدس وأحيائها فهؤلاء أولى الناس بزيارة المسجد الأقصى المبارك والصلاة فيه، بشكلٍ يومي، ومع الأسف الشديد فإنك لا تجد في كثيرٍ من الصلوات الخمس إلا أعدادا قليلة من المصلين بمقدار صف أو صفين، بينما تجد كثيراً من هؤلاء يشدون الرحال لزيارة المناطق السياحية كطبرية وإيلات!!

وخلاصة الأمر: أن زيارة المسجد الأقصى والقدس بتأشيرة إسرائيلية، نازلةٌ فقهيةٌ معاصرةٌ، تحتاج إلى تأصيلٍ فقهيٍ وفق ضوابط دراسة النوازل الفقهية عند العلماء، ولا يجوز لغير أهل الشرع أن يتحدثوا عن الحكمً الشرعي فيها. وأما أن يتناولها السياسيون والكُتَّاب والصحفيون وغيرهم من جوانب أخرى ،فذلك شأنهم. وإن تسييس الفتاوى من الأمور التي تخرجها عن جادة الصواب، فلا يجوز جعل الدين عامةً والفتوى خاصةً مطيةً لتحقيق أهدافٍ سياسيةٍ أو إرضاءً للحكام. وللمسجد الأقصى المبارك مكانة عظيمة عند أهل السُنَّة والجماعة، ومع ذلك فإن زيارته سنةٌ مستحبةٌ وليست فريضة، والقول بتحريم زيارة المسجد الأقصى والقدس بتأشيرة إسرائيلية، مسألةٌ أثيرت منذ أكثر من أربعين سنة، وأفتى بذلك عددٌ من العلماء منهم بعض شيوخ الأزهر ومفتين مصريين سابقين وغيرهم. ودعوى أن عدداً من علماء الأمة الكبار قد زاروا المسجد الأقصى والقدس، إبان الاحتلال الصليبي لها، دعوى باطلة، وما ساقه المؤيدون للزيارة من أدلةٍ لا تنهض لإثبات صحة الدعوى، والمعتمد الأساسي للمانعين من الزيارة هو النظر في مآلاتها وما يترتب عليها من «التطبيع» مع الاحتلال وأن المفاسد المترتبة عليها أكثر من المصالح، ومعلوم عند الفقهاء قاعدة: «درء المفاسد أولى من جلب المصالح» فإذا تعارضت مفسدةٌ مع مصلحةٍ قُدِّم دفعُ المفسدة غالباً. وأن الأنفع والأجدى هو توفير أوجه الدعم الأخرى لقضية الأقصى والقدس وفلسطين وتخليصها من الاحتلال.

المبررات الدينية لدعاة زيارة القدس والأقصى تحت الاحتلال لا تستند لأصل شرعي وتحمل مغالطات فقهية وتاريخية ولا تحظى بتأييد غالبية علماء المسلمين

والله الهادي إلى سواء السبيل.

صلح الحديبية

بقيت حجة واحدة، وهي أكثر الحجج تكراراً، والمقصود هنا صلح الحديبية الذي يستدل به على شرعية ممارسات العبادات بإذن من المحتل – إن جاز التعبير حيث لم تكن قريش قوة احتلال – وهي الحجة إلي سيقت أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة آخرها الدعوات لزيارة القدس والأقصى تحت حراب المحتل، وقد سبقها الاستدلال بصلح الحديبية للدخول في معاهدات واتفاقات مع المحتل الغاصب.

وقد استفاض الكاتب مخلص برزق في هذه الجزئية تحديداً في موضوع عنوّنه «شد الرحال من تحت أحذية جنود الاحتلال» نشره في ٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٢ ، وفيه تفصيل وتأصيل لصلح الحديبية و«عمرة القضاء»، وما سبقه من إرهاصات وما تبعه من نتائج، وفيه ما يرد على القياس الباطل في هذا الأمر، وقد قال فيما قال:

إن الكارثة لم تكن في سقوطهم فما أكثر الساقطين، ولكنها كانت في القياس الفاسد الذي يفتري على حبيبنا ﷺ ويصوّر أحداث الحديبية وعمرة القضاء (أو القضية) على غير حقيقتها.

فأول ما يتبادر لمن يسمع لأولئك أن النبي ﷺ استجدى قريشاً كي يحظى بزيارة للبيت الحرام تحت حرابهم وحكمهم وقهرهم (وحاشاه أن يفعل).. وأنه بذلك شرّع لنا أن نفرِّق في التعامل مع الأعداء، وقت المعركة وخارجها، فلأجل الصلاة في المسجد يهون كل شيء ويباح التعامل معهم والنزول عند حكمهم!

ذلك القياس الفاسد بني على باطل وكذب وما بني على باطل فهو باطل. أما الحقائق الجلية فهي كما يلي:

إن رسول الله ﷺ امتنع عن مجرد التفكير بالذهاب إلى مكة المكرمة، عقب هجرته الشريفة وكان الأمر الواضح القاطع لجميع المسلمين بالخروج منها وتركها والهجرة إلى المدينة المنورة.. ذلك أن المسلمين في تلك المرحلة كانوا مستضعفين فيما كفار قريش لهم قوة وشوكة ومنعة..

فكانت أي خطوة باتجاه مكة، سلمياً تعني، تنازلاً واعترافاً بشرعية سيطرة الكفار على البيت الحرام وهو ما لم يكن أبداً، بل العكس هو الذي حصل من خلال السرايا والغزوات التي ا ستهدفت كفار قريش ونواحي مكة وضواحيها.

وجاء التوقيت الفارق الذي غفل عنه أو تغافل أولئك الذين راق لهم أن يجتزئوا أحداث السيرة على قاعدة: «لا تقربوا الصلاة». ذلك التوقيت كان فاصلاً وفيصلاً بين مرحلتين مختلفتين تماماً.. كان المسلمون في أولاهما في فترة التجميع والإعداد والدفاع عن النفس. وامتدت من بداية البعثة حتى نهاية غزوة الأحزاب.

أما المرحلة الثانية، فقد دشنها رسول الله ﷺ عقب انتهاء غزوة الأحزاب بقوله: «الآن نغزوهم ولا يغزونا».. وفيها وصل المسلمون إلى مستوى من القوة يكافئ خصمهم ويؤهلهم لإلقاء قفاز التحدي والمناكفة، وهو ماكان، فكل الوقائع بعد غزوة الأحزاب كانت للمسلمين اليد العليا وكانوا في حالة هجوم لادفاع ولا استخذاء.

وهنا مربط الفرس فعمرة الحديبية جاءت عقب أحداث عظيمة سحق فيها المسلمون حلفاء قريش من يهود بني قريظة، وخرج النبي ﷺ بعدها بأمر من الله تعالى عندما رأى أنه دخل البيت وحلق رأسه وأخذ مفتاح البيت، وعرّف مع المعرّفين (وقف بعرفة).. فلم يكن خروجه ثمرة مفاوضات ماراثونية مع قريش ولا نتيجة وساطة دولية أو قَبلية معهم.

لم يكن يسـعى لدخول مكة بتأشـيرة من كفار قريش وأختام تفرض على حاملها احترام سـيادة أصـحاب الأختام ،والإقرار لهم بها ،وبشرعية كل ما استحدثوه على الأرض!

كانت عُمرة الحديبية في حقيقتها أول هجوم مباغت للنبي ﷺ على قلب مكة مبا شرة.. وكان فيها ا ستفزازاً عظيماً لكفار قريش ومن يقرأ لكتاب السير لا يصعب عليه استشفاف ذلك دون عناء.

فقد جاء في إمتاع الأ سماع للمقريزي عن عُمرة الحديبية: «وخرج المسلمون لا يشكّون في الفتح -للرؤيا المذكورة-». وذلك يدل على أن نفسية الصحابة كانت متعلقة بالفتح والانتصار على الخصم..

وجاء أيضـاً: (ومرّ فيما بين مكة والمدينة بالأعراب من بني بكر ومزينة وجهينة فاسـتنفرهم، فتشـاغلوا بأبنائهم وأموالهم، وقالوا فيما بينهم: أيريد محمد أن يغزو بنا إلى قوم معدين في الكراع والسـلاح؟ وإنما محمد وأ صحابه أكلة جذور! لن يرجع محمد وأ صحابه من سفرهم هذا أبداً!) إنها المقولة التي جاءت بها آيات سـورة الفتح، وهي تدل على نفسـية المتابعين للحدث - بغض النظر عن طبيعتهم وانتمائهم- إذ كان تقييمهم لما يجري أنه غزوٌ من محمد ﷺ لمكة.

ولعل ما يجسد الذي ذكرناه عبارة وردت في الإمتاع أيضاً: (وبلغ أهل مكة خروج ر سول الله ﷺ فراعهم ذلك،... وأجمعوا على منع رسـول الله ﷺ من دخول مكة ومحاربته).. فهل ارتاع الكيان الغاصـب لدعوة الهباش وتزلزل من وطء أقدام الجفري وجمعة.. أم أنهم هشّوا وبشّوا لذلك؟

وجاء فيه: (واسـتشـار رسـول الله ﷺ الناس: هل يمضـي لوجهه ويقاتل من صـده عن البيت، أو يخالف الذين اسـتنفروا إلى أهليهم فيصـيبهم؟ فأشـار أبو بكر رضـي الله عنه أن يمضـوا لوجوههم، ويقاتلوا من صدهم.) إنه التحدي والتصميم على غزو قريش في عقر دارها وليس كما يزعم أولئك المتفيهقون.

وقد غفل أو تغافل أولئك عن دلالة تلك الصـلاة الفريدة التي صـلاها المسـلمون في مواجهة المشـركين بقيادة خالد بن الوليد رضـي الله عنه فكانت أول صـلاة للخوف لهم وهي التي شـرعت في أجواء الحرب والقتال والمعارك والتقاء الجيوش.

كان خروج النبي ﷺ للحديبية تكتيكاً عسكرياً فذّاً أراد من خلاله مباغتة قريش وزعزعتها أمام سائر قبائل العرب، مسـتفيداً من قانون أقرته قريش وأجمع عليه العرب جميعاً بأن تسـمح لأي قاصـد للبيت الحرام بغية تعظيمه وزيارته حجاً أو عمرة بدخوله كائناً من كان في مقابل امتيازات خاصـة لقوافلها هنا وهناك، وقانون آخر أو مادة في قانون دولي يحتِّم عليها السـماح لكل من يجتاز حدود الحرم بدخول مكة، وعدم جواز رفع السلاح عليه أو منعه..

ولأن الله تعالى هو الذي أوحى لنبيه ﷺ بالخروج فقد كان وقوف المسلمين على بعد خطوات من حدود الحرم بتدبير إلهي وحكمة ربانية.. فقد بركت ناقة رسول الله ﷺ لما دنا من الحديبية فقال الناس(خلأت القصواء) فقال: «**إنها ما خلأت، ولا هو لها بعادة، ولكن حبسها حابس الفيل**».

وفي مغازي الواقدي وردت محاورة بين بديل بن ورقاء ورسول الله ﷺ أراد فيها بديل تخويف رسول الله ﷺ بقوله: قد استنفروا لك الأحابيش ومن أطاعهم، معهم العوذ المطافيل – النساء والصبيان – يقسمون بالله لا يخلون بينك وبين البيت حتى تبيد خضراؤهم.

فقال رسول الله ﷺ: «**إنَّا لم نأت لقتال أحد، إنما جئنا لنطوف بهذا البيت، فمن صدنا عنه قاتلناه وقريشٌ قومٌ قد أضرت بهم الحرب ونهكتهم، فإن شاءوا ماددتهم مدةً يأمنون فيها، ويخلون فيما بيننا وبين الناس، والناس أكثر منهم، فإن ظهر أمري على الناس كانوا بين أن يدخلوا فيما دخل فيه الناس، أو يقاتلوا وقد جمعوا! والله لأجهدن على أمري هذا حتى تنفرد سالفتي أو ينفذ الله أمره**» إنها العزة التي لاحدود لها والعزيمة التي لا يقف في وجهها شيء..

وهاهو مبعوث رسول الله ﷺ في الحديبية عثمان بن عفان رضي الله عنه يقول عن مهمته التي أنجزها داخل مكة: كنت أدخل على قوم مؤمنين من رجالٍ ونساءٍ مستضعفين فأقول: إن رسول الله يبشركم بالفتح ويقول: « أظلكم حتى لا يستخفى بمكة الإيمان ». فقد كنت أرى الرجل منهم والمرأة تنتحب حتى أظن أنه يموت فرحاً بما أخبرته، فيسأل عن رسول الله ﷺ فيخفي المسألة، ويشتد ذلك على أنفسهم، ويقولون: اقرأ على رسول الله منا السلام؛ أن الذي أنزله بالحديبية لقادرٌ على أن يدخله بطن مكة!

إنه فهم لتلك الغزوة فالذي أنزله الحديبية عزيزاً كريماً قادر أن يدخله بطن مكة فاتحاً..

وفي عمرة الحديبية ما يرد على هذيان الداعين لشد الرحال إلى الأقصى من تحت أحذية الاحتلال.. فتمنع عثمان بن عفان رضي الله عنه عن الطواف حول البيت رغم سماح مشركي قريش بذلك تضامناً مع جماعة المسلمين وقائدهم وإمامهم والتزاماً بما توافق عليه المسلمين وتقديماً للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة.. ذلك الموقف بحاجة لوقفة طويلة من العلماء والفقهاء لاستنباط الأحكام والتأصيل منه.. فلايسع أحداً عندها أن يتشدق بشوقه المزعوم للصلاة في الأقصى.. وكأن أمة المليار ونصف لا تتحرق شوقاً لذلك!

ما أجمل ما دار بين المسلمين وحبيبهم ﷺ في ذلك.

قال المسلمون: يا رسول الله، وصل عثمان إلى البيت فطاف!

فقال رسول الله ﷺ: «**ما أظن عثمان يطوف بالبيت ونحن محصورون**».

قالوا: يا رسول الله، وما يمنعه وقد وصل إلى البيت؟

فقال النبي ﷺ: «**ظني به ألا يطوف حتى نطوف**».

فلما رجع عثمان رضي الله عنه إلى النبي ﷺ قالوا: اشتفيت من البيت يا عبد الله!

قال عثمان: بئس ما ظننتم بي! لو كنت بها ســنةً والنبي مقيمٌ بالحديبية ما طفت، ولقد دعتني قريشٌ إلى أن أطوف فأبيت ذلك عليها.

فقال المسلمون: لرسول الله كان أعلمنا بالله تعالى وأحسننا ظناً.

وفي هذه العمرة بلغ ر سول الله ﷺ أن قريشاً قتلت عثمان بن عفان ر ضي الله عنه فبايع الناس بيعة الموت وعنها تخبر أم عمارة فتقول (في مغازي الواقدي): مرّ بنا ر سول الله ﷺ يوماً في منزلنا. قالت: فظننت أنه يريد حاجةً فإذا هو قد بلغه أن عثمان بن عفان رضي الله عنه قد قتل.

فجلس في رحالنا ثم قال: إن الله أمرني بالبيعة. قالت: فأقبل الناس يبايعونه في رحالنا حتى تداكّ الناس، فما بقي لنا متاعٌ إلا وطيء!

وقالت: فبايع ر سول الله ﷺ الناس يومئذٍ. قالت: فكأني أنظر إلى المسلمين قد تلبسوا السلاح، وهو معنا قليلٌ؛ إنما خرجنا عماراً، فأنا أنظر إلى غزية ابن عمرو وقد توشــح بالســيف، فقمت إلى عمودٍ كنا نســتظل به فأخذته في يدي، ومعي سكين قد شددته في وسطي، فقلت: أن دنا مني أحدٌ رجوت أن أقتله.

بيعة مشــهودة على الموت لأجل رجل واحد لأن الزمن قد تغيَّر وهم في مرحلة الهجوم لا الدفاع كما ذكرت سابقاً وهو ما يجعلهم يتزاحمون عليها رجالاً ونساءً لأنهم طلاب عز وكرامة ورفعة بطلبهم الشهادة في سبيل الله..

أما العُمرة التي دخل بها ر سول الله ﷺ مكة أثناء حكم المشركين لمكة فلنا في ا سمها دلالات كبيرة فعنها كتب المقريزي: «ثم كانت عمرة القضــية، وتســمى عمرة القضــاء، وغزوة القضــاء، وعمرة الصــلح، وعمرة القصاص» .قال مجاهد في تفسير الآية: «الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص» .فحزنت قريش لردها ر سول الله يوم الحديبية محرماً في ذي القعدة عن البلد الحرام، فأدخله الله مكة من العام القابل فقضى عمرته وأقصه ما حيل بينه وبين يوم الحديبية. وكان المسلمون في عمرة القضية ألفين!

والمطلع على تفاصيل تلك العمرة يتضح له ذلك القياس الفاسد الذي ساقه الانهزاميون في تبريرهم لشد الرحال من تحت أحذية النتن ياهو وليبرمان.. فقريش كما أورد المقريزي تملكها الرعب بعد أن رأى نفر منهم سلاحاً كثيراً مع بشير بن سعد فعادوا لمكة وأخبروا قريشاً بذلك ففزعوا وقالوا: والله ما أحدثنا حدثاً ففيم يغزونا محمد؟ وأرسلوا إليه: «يا محمد! والله ما عرفت صغيراً ولا كبيراً بالغدر! تدخل السلاح بالحرم! وقد شرطت ألا تدخل إلا بسلاح المسافر، السيوف في القرب؟!

فقال: «إني لا أدخل عليهم السلاح. فخرجت قريش إلى رؤوس الجبال، و قالوا لاننظر إليه ولا إلى أصحابه.

وقد كان دخوله دخول الفاتحين المنتصرين يحيط به أصحابه رضي الله عنهم بسلاحهم، وخرج رسول الله ﷺ وأصحابه رحمهم الله، جاء في المغازي عن ذلك الحدث: «ورسول الله ﷺ على راحلته القصواء، وأصحابه محدقون برسول الله ﷺ، متوشحو السيوف يلبّون.

عن أم عمارة، قالت: شهدت عمرة القضية مع رسول الله ﷺ وكنت قد شهدت الحديبية، فكأني أنظر إلى النبي ﷺ حين انتهى إلى البيت، وهو على راحلته وابن رواحة آخذٌ بزمام راحلته – وقد صف له المسلمون – حين دنا من الركن حتى انتهى إليه، فاستلم الركن بمحجنه مضطبعاً بثوبه، على راحلته، والمسلمون يطوفون معه قد اضطبعوا بثيابهم، وعبد الله بن رواحة يقول:

خلوا بني الكفار عن سبيله ... إني شهدت أنه رسوله

حقاً وكل الخير في سبيله ... نحن قتلناكم على تأويله

كما ضربناكم على تنزيله ... ضرباً يزيل الهام عن مقيله

ويذهل الخليل عن خليله

فقال عمر بن الخطاب: يا بن رواحة! فقال رسول الله ﷺ: يا عمر، إني أسمع! فأسكت عمر.

إنها عُمرة تحدّ ومناكفة ومقارعة، وليست سياحة دينية، أو خطوات تطبيعية..

فهذا رسول الله ﷺ يلبي في طوافه قائلاً: «لا إله إلا الله وحده، صدق وعده، ونصر عبده، وأعزّ جنده، وهزم الأحزاب وحده» والناس يقولون مثله..

جاءت عمرة القضـية بعد الانتصـار المدوي لرسـول الله ﷺ في غزوة خيبر وقضـائه المبرم على العلو اليهودي وتفرغه بذلك لمشـركي قريش، فدخل عليهم دخول قوي عزيز منتصـر وهو ما لا يجوز قياسـه أبداً بحال المسلمين الآن ،مع مغتصبي القدس وفلسطين!

إن الا ستدلال بأن ر سول الله ﷺ دخل مكة في ظل اغت صاب الم شركين لها هو ا ستدلال فا سد فأولئك المشركين كانوا أصحاب الأرض وسكانها منذ القدم ولم يكونوا غزاة محتلين غاصبين لفلسطين.

كما أن دخول مكة حينها لم يكن يترتب عليه أي منة وفضـل من قريش على رسـول الله ﷺ لوجود قانون متعارف عليه يلزمهم بالسـماح لكل قاصـد بيت الله الحرام بدخوله، فكان من حكمة وحنكة الرسـول ﷺ استخدامه لذلك القانون سلاحاً ماضياً في وجه قريش بتوقيت مدروس وأثر بالغ ملموس.

وقد يتشـدق البعض متسـائلاً عن السـر في توجه النبي ﷺ لمكة معتمراً وليس فاتحاً مع قولنا بأنه كان في أوج قوته وجاهزيته لذلك، فنرد بأن من يسـأل عن ذلك لا يعرف رسـول الله ﷺ ولا يفهم سـيرته وسـنته، فالرحمة المهداة كان يقدم كل الو سائل السلمية قبل اتخاذ قرار الحرب، وهو ما فعله في غزواته كلها وأو صى قادته بذلك.

فهذا علي رضي الله عنه يستلم الراية من رسول الله ﷺ ويسأله: يا رسول الله، أقاتلهم حتى يكونوا مثلنا؟

فقال: «**انفذ على ر سلك حتى تنزل بـ ساحتهم، ثم ادعهم إلى الإ سلام، وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله فيه، فوالله لأن يهدي الله بك رجلا واحدًا، خير لك من أن يكون لك حمر النعم**»، (صـحيح البخاري - الصفحة أو الرقم: ٤٢١٠)..

ومن هنا فقد كانت عمرة الحديبية وعمرة القضـاء وسـيلة نافذة لزعزعة الصـف الداخلي لكفار قريش يتم استنقاذ عناصر مهمة منهم من معسكر الكفر إلى صف الإسلام قبيل توجيه الضربة القاضية، وقد كان.

فقد كان من أهم ثمرات تلك العمرة (الغزوة) دخول خالد بن الوليد وعمرو ابن العاص وعثمان بن طلحة وغيرهم الإ سلام، وذلك ساهم كثيراً في جعل الفتح أكثر سلا سة بعد ذلك وأقل خسائر في الدماء من الجانبين.

ونصـل هنا إلى نتيجة قاطعة بأن ما يسـميه البعض زيارة للنبي ﷺ لمكة قبيل الفتح لم يكن سـوى غزوة عسكرية لا يجوز قياسها أبداً بزيارة المسجد الأقصى وهو تحت الاحتلال. وأولئك الذين يدّعون استلهامهم لفعل رسـول الله ﷺ إنما يعظمون الفرية والإفك عليه ويتحملون بذلك أوزاراً مع أوزارهم، وآثاماً مع آثامهم.

عن التطبيع

لم يشذ الدكتور يو سف القر ضاوي في فتواه عن إجماع علماء الأمة بتحريم زيارة الأقصى والقدس تحت الاحتلال، واعتباره «تطبيعاً» مع المحتل ودعماً له وإصباغاً لشرعية مزعومة، ومنذ بدايات القضية الفلسطينية ما كان العلماء يختلفون في حرمة «التطبيع» مع الاحتلال .

ومن الفتاوى في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

١. فتوى علماء وقضاة وخطباء فلسطين، الذي انعقد في القدس عام ١٣٥٥هـ ـ الموافق ١٩٣٥م وأ صدروا فتوى بحرمة بيع الأرا ضي الفلسطينية على اليهود، لأنه يحقق المقا صد الصهيونية في تهويد أرض فلسطين ، وأن من باع الأرض عالمًا بنتيجة ذلك راضيا به فهذا يستلزم الكفر والردة، وأشاروا إلى فتاوى علماء المسلمين في العراق، ومصر ،والهند ،والمغرب و سوريا والأقطار الأخرى بأنها أيـ ضا تحرِّم بيع الأرض في فلـ سطين لليهود ، ثم ذكروا الأدلة في ذلك.

٢. وكذلك فتوى علماء الأزهر عام ١٣٦٦ هـ وأيضا عام ١٣٦٧ هـ بوجوب الجهاد لإنقاذ فلسطين.

٣. وفتوى علماء المؤتمر الدولي الإسلامي المنعقد في باكستان عام١٣٨٨هـ ، ١٩٦٨ م.

٤. وكذلك فتوى لجنة الفتوى في الأزهر الصادرة عام ١٣٧٥ هـ بتحريم «لتطبيع» مع الاحتلال.

٥. أيضًا أصدر مجموعة من العلماء عام١٤٠٩ هـ ، ١٩٨٩ م ، بلغ عددهم (٦٣) عالمًا من ثماني عشرة دولة فتوى بتحريم التنازل عن أي جزء من فلسطين.

٦. وأصدر مجموعة كبيرة جدًا من علماء اليمن فتوى في تحريم «التطبيع» مع الاحتلال.

٧. وفتوى مؤتمر علماء فلسطين المنعقد في ١٤١٢ هـ أفتوا بحرمة المشاركة في مؤتمر مدريد وأفتوا أيضا بحرمة «التطبيع» مع الاحتلال ثم ذكروا الأدلة الشرعية في ذلك

زيارة الأقباط للقدس

لا يقتصــر الأمر في تحريم زيارة القدس وهي تحت الاحتلال على المســلمين، بل إن التحريم شمل أيضاً المسيحيين داخل وخارج فلسطين، خاصة بالنسبة لمسيحيي مصر، وهذه بعض المواقف:

- أبرز المواقف هو موقف البابا شــنودة الثالث بابا الإســكندرية وبطريرك الكرازة المرقصــية، والذي أفتى بعدم زيارة القدس في تحت الاحتلال منذ العام ١٩٦٨، وهو الموقف الذي كرره أكثر من مرة كانت أبرزها في العام ٢٠٠١ حين صرح «أن قيام أي قبطي بزيارة بيت المقدس وهي تحت الاحتلال ،بمثابة خيانة، وقال :«إن (التطبيع) مرفوض، وزيارة القدس لا تكون إلا بعد تحريرها، ولن ندخلها إلا مع العرب جميعًا والمسلمين»(٤٤).



❋ هذا الموقف تم تأكيده بعد رحيل البابا شــنودة، حيث أكدت الكنيسة الأرثوذكسية في بيان لها صدر في ٠٧ نيسان / أبريل على «جميع القرارات التى أصدرها البابا شنودة الثالث لم يتم تغييرها أو الرجوع فيها»، وذكر البيان الذى أصــدره الأنبا مرقس أســقف شــبرا الخيمة، ومســؤول اللجنة الإعلامية بالمجمع المقدس، أن المجمع والمجلس الملى العام وهيئة الأوقاف فى اجتماع الخميس الماضى أقروا الإبقاء على جميع قرارات البابا شــنودة دون المســاس بها أو تعديلها، وأهمها قراره بشــأن عدم زيارة القدس، مشيرًا أن الكنيسة تؤكد «موقفها الوطنى الداعم للقضية الفلسطينية، وتسير فى إطار ما رسخه بابا الكنيسة الراحل وترفض أى زيارات للقدس».

- وبعد زيارة مجموعة من مسيحيي مصر للقدس بعد وفاة البابا شنودة، تم تسجيل المواقف المتقدمة التالية:

  - أكد القس ميذائيل، كاهن كنيســة «القديســة هيلانة»، الجزء المصــري في كنيســة القيامة بالقدس أن الكنيسة رفضت استقبال عدد من المسيحيين المصريين الذي قدموا إلى القدس هذا العام للاحتفال بــــ«عيد القيامة المجيد»، وقال القس ميصائيل، السبت: «بناء على تعليمات الأنبا إبراهام، مطران القدس والشرق

---

(٤٤)نافذ أبو حسنة، موقف البابا شنودة الثالث

http://www.palestine-info.info/arabic/books/beet_maqdes/maqdes١٣٠.htm

o الأدنى، فلم نسمح لهم بالصلاة أو ممارسة طقس التناول، الأمر الذي أغضبهم بشدة حتى أن بعضهم أراد التشاجر معنا»، وأضاف: «تعليمات البابا شنودة الثالث، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية الراحل، مازالت سارية، ويجب علينا احترامها في غيابه أكثر مما كنا نحترمها في وجوده»، مشيرًا إلى أن عدد المصريين الذين زاروا الكنيسة «لا يتجاوز العشرات»[٤٥].

o أصدر العديد من الشخصيات القيادية في المجلس الملي السكندري والرموز القبطية بياناً أكدوا فيه عدم صحة ما تناولته بعض وسائل الإعلام عن زيادة أعداد المسافرين من الأقباط إلى القدس عقب وفاة البابا شنودة.وقال البيان أن 'أعداد المسافرين وفقًا للأرقام الرسمية من الأقباط المصريين إلى القدس هذا العام بمناسبة عيد القيامة المجيد قد بلغ ٢١ رحلة بالطيران هذا العام، بينما في العام الماضي، كان قد وصل إلى ٢٤ رحلة طيران وهو ما يؤكد أنه لا صحة لما يتردد عن أن هناك انفلاتاً في السفر إلى بيت المقدس عقب وفاة البابا شنودة الثالث الذي كان قد أصدر قرارًا بعدم الذهاب إلى هناك تضامنًا مع الفلسطينيين الذين يتعرضون للإبادة يوميًا على يد القوات الإسرائيلية.'

ونفى البيان الذي وقع عليه كل من المستشار فؤاد جرجس – وكيل المجلس الملي بالإسكندرية – والكاتب سليمان شفيق، وكميل صديق – سكرتير المجلس الملي بالإسكندرية–وجورج عبد الشهيد ومحسن جورج أعضاء المجلس الملي السكندري أن يكون هناك أي نية لدى القيادات القبطية بالتطبيع مع إسرائيل أو السماح لأنفسهم ولسائر الشعب القبطي أن يسافروا لبيت المقدس بجواز سفر إسرائيلي، مشيرًا إلى أن ما رسَّخه وقرره البابا شنودة قد أصبح بمثابة العقيدة لدى الأقباط[٤٦].

o أكد الأب أنطونيوس الواروشليمى، سكرتير البطريركية القبطية فى مدينة القدس المحتلة، أن قرار الكنيسة المصرية منع الأقباط من الحج (التقديس) إلى القدس لم يتخذه البابا الراحل شنودة الثالث، بطريرك الكرازة المرقسية، وحده، وإنما من المجمع العلمى القبطى فى مصر، وهو سارى المفعول حتى بعد ممات البابا شنودة، لحين صدور قرار آخر يجيز حج المسيحيين إلى القدس تحت الاحتلال، مضيفاً «أن بعض المصريين يأتون إلى القدس لأداء الحج أو التقديس، لكن هذا لا يتم إلا بعد إنهاء جميع أركانه». وأوضح أنه «فى ظل القرار الصادر عن البابا الراحل شنودة الثالث عام ١٩٦٨ بعدم السماح للأقباط بالحج، فإن زيارتهم تكون سياحية لا أكثر، فهم لا يقومون بأركان التقديس، باستثناء حضور صلوات، وهذا لا يعنى تقديسًا أو حجًا بالنسبة للكنيسة»[٤٧].

---

(٤٥)**المصري اليوم القاهرة**،٧ / ٤/ ٢٠١٢، «احترامًا للبابا شنودة.. الكنيسة المصرية بالقدس ترفض استقبال مسيحيي مصر».

(٤٦)موقع البوابة، ١٤ / ٤/ ٢٠١٢، «قيادات قبطية: لا نية لمخالفة قرار البابا شنودة بمنع السفر إلى القدس».

(٤٧)موقع عرب ويست، ٩/ ٤/ ٢٠١٢.

o كشف المحامى رمسيس النجار، محام الكنيسة الأرثوذكسية عن معاقبة كل من سافر إلى القدس وعدم الالتزام بقرار عدم السفر إلى القدس، معتبرًا أنه التزام دينى و سياسى، وقرار البابا شنودة بمنع الزيارة هو قرار كنيسة وليس قرار فرد، و غير الملتزمين بالقرار هم «محرومين» من أسرار الكنيسة السبعة[٤٨] .

o أصدرت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية والمجمع المقدَّس والمجلس الملى العام وهيئة الأوقاف القبطية بيانًا بشأن زيارة بعض الأقباط للقدس تؤكد فيه استمرار الكنيسة على نفس نهج قداسة البابا شنودة الثالث، وقد تم اتخاذ قرار بالإبقاء على جميع قرارات البابا شنودة دون المساس بها أو تعديلها ومنها وأهمها قراره بشأن عدم زيارة القدس بفلسطين.

وأوضح البيان أن الكنيسة تؤكد على موقفها الوطني الداعم للقضية الفلسطينية وتسير في إطار ما رسخه بابا الكنيسة الراحل وترفض أي زيارات للقدس.

وأشار البيان إلى أن الكنيسة لم تعط أي تصاريح لأي قبطي بشأن زيارة القدس وأن أى زيارات تحدث تتم بشكل فردى لا يعبر عن موقف الكنيسة الرسمى وأن مسألة توقيع عقوبات على الذين خالفوا القرار أمر متروك للبطريرك القادم الذي له الحق وحده في هذا القرار وأن أغلبية الأقباط مع القضية الفلسطينية[٤٩].

المطران عطا الله حنا

موقف مسيحي آخر صدر عن المطران عطا الله حنا رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس، رفض فيه وبشكل واضح زيارة القدس تحت الاحتلال، منتقداً بشكل غير مباشر الدعوات الصادرة من السلطة الفلسطينية لزيارة القدس، معتبراً أن «السجال الحاصل بين من يحرِّمون ويحللون زيارة القدس هو سجال صحي إذا كان منطلقا من المصلحة الوطنية والدفاع عن القدس وعروبتها» مشددًا على أنه «لايجوز التشكيك بوطنية احد بناء على هذا الموقف اذا ما كان سقف هذه المواقف، هو وطني وعربي هادف للدفاع عن القدس والتصدي للهجمة العنصرية الشرسة التي تتعرض لها».

وقال في بيانه أيضاً، « لا بد لي أن أوضح موقفي من هذا الموضوع : إنني ارفض زيارة القدس في ظل الاحتلال فهذا موقف مبدئي أتمسك به وسابقى ولكنني لا اشكك بمصداقية أو وطنية من يخالفونني الرأي»وأضاف«إن الذي يحرر القدس هو ليس زيارتها في ظل الاحتلال وإنما أن يتخذ العرب قرارا استراتيجيا بتحريرها واستعادتها وهذا القرار لم يتخذ بعد باستثناء بعض المواقف والمؤتمرات التي تعقد هنا وهناك ، فالموقف العربي ضعيف ومترهل ولا يرقى إلى المستوى المطلوب وبالتالي فان المطلوب من

(٤٨)وكالة أنباء ONA، ١٩ / ٤/ ٢٠١٢، الكنيسة : معاقبة كل قبطى سافر للقدس وخالف قرار البابا شنودة.

(٤٩)**صدى البلد**، ٧ / ٤/ ٢٠١٢، « الكنيسة تصدر بياناً رسمياً بمنع زيارة الأقباط للقدس».

العرب إذا ما أرادوا أن يحرروا القدس هو أن يأخذوا قراراً فعلياً بهذا الشأن وان تكون القدس حاضرة على جدول أعمالهم وان يقوموا بخطوات سياسية وإستراتيجية عملية من اجل استعادة القدس ، أما السماح بزيارة القدس دون أي ضوابط فهذا لن يحرر القدس بل سيستغل من قبل إسرائيل لكي تظهر أمام العالم وكأنها دولة ديمقراطية،ترحب بزائريها وتفتح الأبواب أمامهم بهدف الوصول إلى المقدسات».

وتابع «إننا نثمّن المواقف المبدئية التي تطلقها شخصيات دينية ووطنية تدعو لعدم زيارة القدس بتأ شيرة إ سرائيلية، فهذا موقف أ صيل يجب أن يـ شكروا عليه لا أن يحرَّض عليهم وكأنهم يخدمون الاحتلال ، وأننا نؤيد هذه المواقف المبدئية التي تدعو إلى عدم زيارة القدس بتأ شيرة دخول إ سرائيلية لان هذا يعطي شرعية لمن لا شرعية له. ولكننا يجب أن نوضح أيضًا بأن هدف الزيارة إلى القدس هو الذي يحدد إذا ما كانت (تطبيعا)أم لا فمن يزور القدس تضامنًا مع أهلها ومقد ساتها وبالتنسيق مع المؤ سسات الدينية والوطنية فيها لا يمكن اعتبار ز يار ته (تطبيعا) حتى وان كانت لنا بعض الملاحظات ، أما من يأتون ويقيمون في فنادق إسرائيلية وبالتنسيق مع جهات إسرائيلية ولأهداف غير وطنية فهذا هو (التطبيع) بعينه. أي أننا لا يمكن أن نقول بان كل الزائرين (مطبعين) أو غير (مطبعين). فهدف الزيارة هو ما يحدد في النهاية إذا ما كانت (تطبيعا) أو غير ذلك».

وأشار إلى أن «أولئك الذين يدعون لزيارة القدس عليهم أن يعرفوا بأن إسرائيل هي المستفيد الحقيقي من هذه الزيارات وهي تستفيد اقتصاديًا و سيا سياً وإعلاميًّا وما يسمى بوزارة السياحة الإ سرائيلية تقوم بحملة ديماغوغية غير مسبوقة لكي تظهر أمام من يزورون القدس على أن إسرائيل هي المحافظة على المقدسات وهي التي تستقبل المؤمنين من كل الأديان وتقدم كل التسهيلات لهم. ومن يطلع على المنشورات التي توزع في القدس على الحجاج والزوار يرى مدى التضليل الإعلامي والديماغوغي الممارس بحق هؤلاء الزائرين».

وأردف:«إن إسرائيل تروج عبر وسائل الإعلام العالمية بأنها دولة تسامح ديني في حين أن الوقائع على الأرض تثبت غير ذلك وهي تستغل السياحة الدينية لأغراض سياسية يعرفها الكثيرون من الذين يتابعون هذا الأمر».

وأكد على «إن الذين يدعون لزيارة القدس في ظل الاحتلال يجب أن ينتبهوا للمخاطر التي قد يجلبها هذا المو ضوع ، فهذه قضية تحتاج إلى ضوابط وتو ضيحات وتنبيهات كثيرة»وا ستطرد« صحيح أن زيارة الأ سير ليست اعترافًا بالسجَّان ولكن على الجميع أن يدركوا بأن السجَّان- وهو في هذه الحالة إسرائيل- يستغل هذه الزيارات لكسب شرعية لا يستحقها ؛لذلك علينا أن نتعاطى بحذر مع هذا المو ضوع»وأ ضاف«إن إ سرائيل تمكنت من فرض سيطرتها على القدس ليس بسبب فتاوى تحريم زيارة القدس كما يدعي البعض وإنما بسبب التقصير العربي الرسمي تجاه القضية الفلسطينية عامة وقضية القدس بشكل خاص».

وتابع «أعود وأؤكد موقفي بأنني أرفض زيارة القدس في ظل الاحتلال؛ لأن هذا يُكسب الاحتلال شرعية لا يستحقُها وإنني أتفهم رغبة الكثيرين في زيارة القدس ولكن من الأفضل أن تشتهى القدس من بعيد من أن تؤدي زيارتها إلى خدمة الاحتلال».

وأكد على «إن وحدة العرب من أجل القدس هي التي ستعيد للقدس حريتها وبهاءها وستزيل عنها كافة الحواجز العنصرية حينئذ سيدخل إليها العرب مسلمين ومسيحيين لكي يرفعوا راية الحرية فوق كنائسها، ومساجدها ،وأسوارها»(٥٠).

الموقف المسيحي في رفض وتحريم زيارة القدس وهي تحت الاحتلال لا يقل صرامة ووطنية عن الموقف الاسلامي، بل ربما كان أكثر إجماعاً

(٥٠)القدس، رام الله، ٢٠/ ٤/ ٢٠١٢، «المطران عطا الله حنا: ارفض زيارة القدس في ظل الاحتلال».

الخلاصة

مما سبق يتضح، بشكل لا لبس فيه بأن:

١- تحريم زيارة القدس صدر من أعلى المراجع والهيئات والشخصيات، إسلامية ومسيحية؛

٢- لم تشذ فتوى القرضاوي عن إجماع علماء الأمة بتحريم التطبيع ومنه زيارة القدس تحت الاحتلال؛

٣- محاولة تصوير التحريم وكأنه فتوى شخصية يهدف للتغطية على موقف دعاة الزيارة؛

٤- فتاوى تحريم «التطبيع» والزيارة قديمة قدم القضية الفلسطينية.

٥- لا توجد فتاوى معتبرة تجيز ما ذهبت إليه السلطة الفلسطينية، باستثناء ما يصرح به محمود الهبّاش، الذي لا يعتبر بأي مقياس شرعي أهلاً لذلك؛

٦- الدخول للقدس والأقصى لا يتم إلا من خلال التنسيق المسبق والإذن من سلطات الاحتلال؛

٧- المستفيد الأوحد من تلك الزيارات هو الاحتلال، الذي طالما روّج بأنه يسمح لأتباع جميع الديانات بالتعبُّد في القدس، بينما يمنع المقدسيين والفلسطينيين من ذلك؛

٨- الدعوات صدرت فقط من شخصيتين هما محمود عبّاس ومحمود الهبّاش، مع تأييد محدود جداً من قبل شخصيات غير وازنة سياسياً ودينياً؛

٩- مواقف السلطة الفلسطينية من مسألتي «التطبيع» والتنسيق واضحة وبالتالي لا تجد حرجاً في مثل تلك الزيارات التي تضع الجميع في سلة واحدة؛

١٠- لا مصداقية لتلك الدعوات التي لا يستطيع مطلقوها دخول القدس، بل لا يستطيعون التحرك في أي مكان من مناطق السلطة دون إذن من سلطات الاحتلال؛

١١- محاولات إلباس الدعوات اللباس والغطاء الديني وإثارة الجدل واللغط، تتلاشى تماماً أمام الحقائق والإثباتات والتأصيل الشرعي

١٢- في الوقت الذي جددت المرجعيات المسيحية موقفها، على المرجعيات الإسلامية القيام بذات الشيء؛

١٣- القدس مدينة خاضعة للاحتلال طبقاً لكل الأعراف والقوانين الدولية

١٤- دعم المقدسيين ونصرتهم له أوجه عديدة ليس منها الدخول بتأشيرات وإذن وحماية المحتل؛

١٥- المبررات التي ساقها علي جمعة والجفري لا تستند لأي دليل شرعي، بل اعتبارات سياسية بُنيت على موقف السلطة الفلسطينية؛

١٦- لم تقدم زيارة مفتي مصر ومن قبله علي الجفري أي دعم يذكر للمقدسيين، بل جاءت دون إعلان وبشكل أشبه بالسرية، ولم تصدر عنهما كلمة أو تصريح من القدس ضد ممارسات الاحتلال أو دعماً للمقدسيين؛

١٧- مقاطعة من يخالف الإجماع ويحث على «التطبيع» ويقبل بتأشيرات الاحتلال وحمايته ضرورة ملحة، ليس فقط أثناء الزيارة للقدس في لكن بعد عودته لبلده الأصلي أيضًا؛

١٨- فتاوى تحريم الزيارة فرّقت بين الفلسطيني وغير الفلسطيني، وكذلك بين من يحمل جواز سفر غربي لا شبهة «تطبيعية» في زيارته، وبين أبناء الأمة العربية والإسلامية، وفي هذا فهم دقيق للواقع؛

١٩- أي دعوة جادة و صادقة لدخول القدس يجب أن تبدأ بدخول المقد سيين والفلسطينيين من الضفة الغربية والقطاع إضافة لفلسطينيي العام ١٩٤٨؛

٢٠- قضية القدس لا تخص الفلسطينيين وحدهم، ولا يحق لطرف ادعاء تمثيلها أو الحديث نيابة عن أهلها؛

٢١- القدس تحتاج لمن يحررها ويعمل على ذلك ويعد له، لا لمن يجتمع مع قيادات الاحتلال فيها، ويوقع الاتفاقات التي تقر بشرعية للمحتل على أجزاء منها، ومن ثم يدعو لزيارتها؛

٢٢- الوقوف في وجه هذه الدعوات واجب الجميع، علماء ومؤسسات وحركات وتنظيمات وأفراد؛

٢٣- من يزور القدس تحت الاحتلال هو وحده الخاسر من مصداقيته وشعبيته ومكانته؛

٢٤- موقف الديوان الملكي الأردني المنظِّم لتلك الزيارات بحاجة لمراجعة حقيقية تلتزم بإجماع العلماء والوطنيين الرافض والمحرِّم لتلك الزيارات.

